الجمهـوريـــة الجزائـريـــة الـديمقـــراطيـــة الشـعبيـــة

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

معسكر

Université MUSTAPHA STAMBOULI de Mascara

Faculté des sciences Humaines et sociales

قسم: علم الاجتماع

الأستاذة: كرمين سميرة

السند البيداغوجي الخاص بمقياس:
مدخل إلى علم الاقتصاد

موجه لطلبة السنة: أولى جذع مشترك -علوم اجتماعية (السداسي الأول)
فـــــــــــــرع: علوم اجتماعية
ميـــــــــــدان: علوم إنسانية واجتماعية

السنة الجامعية:2025/2024

فهرس المحتويات:

مقدمة:.....8
المحاضرة الأولى: مدخل عام لعلم الاقتصاد 9
تمهيد: 9
1-أسباب الاهتمام بعلم الاقتصاد:.....9
2-مفهوم علم الاقتصاد: 10
3-مناهج علم الاقتصاد:.....11
4-فروع علم الاقتصاد:.....11
5-لغة علم الاقتصاد ومفاهيمه:.....12
خلاصة: 13
المحاضرة الثانية: علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى 14
تمهيد: 14
1-علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة: 14
2-علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ:.....14
3- علاقة علم الاقتصاد بعلم الجغرافيا:.....14
4-علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس:.....15
5-علاقة علم الاقتصاد بعلم الإحصاء:.....15
6-علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع:.....15
7-علاقة علم الاقتصاد بالقانون: 16
8-علاقة علم الاقتصاد بعلم المنطق:.....16
9- علاقة علم الاقتصاد بعلم الرياضيات: 17
خلاصة: 18
المحاضرة الثالثة: تطور الفكر الاقتصادي عند الفراعنة، الإغريق، الرومان، المسلمين. 19
تمهيد: 19
1-الفكر الاقتصادي عند المصريين(الفراعنة): 19
2-الفكر الاقتصادي عند اليونان (الإغريق): 20
3-الفكر الاقتصادي عند الرومان:.....22

4-الفكر الاقتصادي في العصر الإسلامي والعربي:.....22
خلاصة: 23
المحاضرة الرابعة: المدارس الاقتصادية: التجاريون والطبيعيون.....24
تمهيد: 24
أولا: الفكر الاقتصادي عند التجاريون:.....24
1- نشأة المدرسة التجارية:.....24
-1المبادئ الأساسية للمدرسة التجارية: 25
3- تقييم الفكر الاقتصادي عند التجاريون: 26
ثانيا: الفكر الاقتصادي عند الطبيعيون (الفيزيوقراطيون).....26
1-نشأة المدرسة الطبيعية:.....26
2- المبادئ الأساسية للمدرسة الطبيعية: 27
3- تقييم الفكر الاقتصادي عند الطبيعيون: 29
خلاصة: 29
المحاضرة الخامسة: المدارس الاقتصادية: الكلاسيكيون والنيوكلاسيكيون.....31
تمهيد: 31
أولا: المدرسة الكلاسيكية: 31
1-مفهوم المدرسة الكلاسيكية:.....31
2-العوامل المساعدة على نشأة المدرسة الكلاسيكية: 31
3-أهم رواد المدرسة الكلاسيكية:.....32
4-المبادئ والأسس الأساسية للمدرسة الكلاسيكية:.....33
5- تقييم المدرسة الكلاسيكية: 34
ثانيا: المدرسة النيوكلاسيكية (الحديثة): 34
1-مفهوم المدرسة النيوكلاسيكية:.....35
2-المبادئ والأسس الأساسية للمدرسة النيوكلاسيكية:.....35
3-رواد المدرسة النيوكلاسيكية: 35
4-تقييم المدرسة النيوكلاسيكية:.....36
خلاصة: 38

المحاضرة السادسة: المدارس الاقتصادية: الليبراليون والماركسيون.....39
تمهيد: 39
أولا: المدرسة الليبيرالية: 39
1-مفهوم المدرسة الليبيرالية: 39
2-المبادئ الأساسية في المدرسة الليبيرالية: 39
ثانيا: المدرسة الماركسية: 40
1-مفهوم المدرسة الماركسية: 40
2-المبادئ الأساسية للمدرسة الماركسية: 40
3-تقييم الأفكار الماركسية: 41
خلاصة: 42
المحاضرة السابعة: نظرية الطلب 42
تمهيد: 42
1-تعريف الطلب: 42
2-محددات دالة الطلب: 43
3-قانون الطلب: 44
4-جدول الطلب: 44
5-منحنى الطلب: 44
6-أنواع الطلب: 44
خلاصة: 46
المحاضرة الثامنة: نظرية العرض 47
تمهيد: 47
1-مفهوم العرض: 47
2-العوامل المؤثرة في تحديد العرض: 48
3-قانون العرض: 48
4-جدول العرض: 49
خلاصة: 49
المحاضرة التاسعة: نظرية الإنتاج والتكاليف 50

تمهيد: 50
أولا: نظرية الإنتاج 50
1-مفهوم الإنتاج: 50
2- عوامل الإنتاج: 51
3-نظرية الإنتاج: 52
4-دالة الإنتاج: 52
ثانيا: التكاليف: 53
1- مفهوم التكاليف: 53
2-أنواع التكاليف: 54
خلاصة: 55
المحاضرة العاشرة: نظرية سلوك المستهلك 56
تمهيد: 56
1-مفهوم سلوك المستهلك: 56
2-تحليل نظرية سلوك المستهلك: 56
3-تناقص المنفعة الحدية: 57
خلاصة: 57
المحاضرة الحادية عشر: الأنظمة الاقتصادية 59
تمهيد: 59
1-مفهوم النظام الاقتصادي: 59
2-العناصر الأساسية للنظام الاقتصادي: 59
3-الأنظمة الاقتصادية: 60
أولا: النظام الاقتصادي الرأسمالي: 60
1-مفهوم النظام الرأسمالي: 60
2-عوامل نشأة النظام الرأسمالي: 60
3-خصائص النظام الرأسمالي: 61
4-تقييم النظام الرأسمالي: 62
ثانيا: النظام الاشتراكي: 63

1-مفهوم النظام الإشتراكي:.....63
2-عوامل نشأة النظام الاشتراكي:.....63
3-خصائص النظام الاشتراكي: 64
4-تقييم النظام الاشتراكي:.....65
ثالثا: النظام الاقتصادي المختلط:.....66
1-مفهوم النظام المختلط:.....66
2-خصائص النظام المختلط: 66
رابعا: النظام الاقتصادي الإسلامي: 66
1-مفهوم النظام الاقتصادي الإسلامي: 66
2-خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي:.....67
خلاصة: 68
المحاضرة الثانية عشر: المبادلات الاقتصادية: الأسواق والأسعار.....69
تمهيد: 69
أولا: الأسواق.....69
1-مفهوم السوق: 69
2-العوامل المحددة للسوق: 69
3- أشكال السوق: 71
ثانيا: الأسعار 73
1-مفهوم السعر: 73
2-خصائص السعر:.....73
3-نظام الأسعار: 74
4-مبادئ سياسة الأسعار: 74
5-أشكال نظام الأسعار: 74
خلاصة: 76
المحاضرة الثالثة عشر: الأنشطة الاقتصادية: الإنتاج، التوزيع، الاستهلاك، الادخار، الاستثمار 77
تمهيد: 77

أولا: الإنتاج.....77
1-مفهوم الإنتاج: 77
2-أهمية الإنتاج: 78
ثانيا: التوزيع: 80
1-مفهوم التوزيع: 80
2-أشكال التوزيع: 80
3-أهمية التوزيع: 81
ثالثا- الاستهلاك: 81
1-مفهوم الاستهلاك: 81
2-طرق الاستهلاك: 81
رابعا: الإدخار: 82
1-مفهوم الادخار: 82
2-أهمية الادخار: 83
خامسا: الاستثمار: 83
1-مفهوم الاستثمار: 83
2-أنواع الاستثمار: 83
3-العوامل المحددة للاستثمار: 84
خلاصة: 85
المراجع المعتمدة: 86

مقدمة:

من خلال تجربتنا المتواضعة في تدريس هذا المقياس مدخل إلى علم الاقتصاد، الموجه لطلبة سنة أولى جذع مشترك علوم اجتماعية، الذي يعتبر من المقاييس وحدة التعليم الأفقية للسداسي الأول، تم إعداد مطبوعة تتضمن محاضرات في علم الاقتصاد حسب المقترح الدراسي ضمن مشاريع البحث المقررة من طرف الوزارة، والهدف منها هو إمداد الطالب بأهم مفاهيم علم الاقتصاد وأنشطته، باعتبار أن الاقتصاد ركيزة التخصصات الأخرى، حيث لخصنا المحاضرات بما يسهل للطالب فهم المصطلحات الاقتصادية، وقراءة وتحليل الظواهر الاقتصادية، والعلاقة فيما بينها، وكذا فهم كيفية تخصيص الموارد واستخدام الموارد النادرة لتلبية حاجات الإنسان المتعددة من خلال قوى العرض والطلب وآليات السوق والتكلفة، وتوصيف مختلف المفاهيم التي تتعلق بالنشاط الاقتصادي على المستوى المحلي والدولي كالإنتاج والاستهلاك والادخار والتوزيع والاستثمار ...، وقد اعتمدنا على منهجية البحث العلمي من حيث الشكل والمضمون، حيث تعطي للطالب طريقة للتفكير الموضوعي والصحيح في إعداد بحوثه.

المحاضرة الأولى: مدخل عام لعلم الاقتصاد

تمهيد:

يعد علم الاقتصاد فرع من فروع المعرفة الإنسانية، الذي يبحث في الجوانب التي تهم الفرد في حياته اليومية والمجتمع وسعيه الدائم والمستمر لتحقيق أكبر قدر من إشباع الحاجات، وهو الوسيلة والأداة التي يستخدمها الإنسان من أجل مساعدته في تحسين وتطوير أنشطته المعيشية نحو الأفضل وتوزيع موارده الاقتصادية بشكل أمثل، كل ذلك من أجل الوصول إلى مستوى من الرفاهية الاقتصادية التي تحقق له قدرا من العيش.

1-أسباب الاهتمام بعلم الاقتصاد:

لقد أصبح الإلمام بأساسيات علم الاقتصاد ضرورة هامة في وقتنا الحالي، حتى لو لم يتم التخصص في هذا المجال، فعلم الاقتصاد يهتم بدراسة المشاكل المادية وكيفية زيادة الدخل والرفع من المستوى المعيشي، وهو هدف أساسي ومطلب هام لجميع الناس، حيث نجد أن تصرفاتنا على المستوى الفردي أو بالنسبة للمجتمع أو الدولة ككل فإنها ترجع للاقتصاد، فعلى المستوى الفردي نجد ان قرار يتخذه الفرد هو قرار اقتصادي مثل قرار شراء سيارة أو تأثيث منزل أو حتى تأجيل شراء سلعة ما، كلها قرارات اقتصادية.

أما على المستوى الدولي يوجد اهتمام كبير بالاقتصاد، مثل وزارة الصناعة والتجارة الخارجية ، كما أن سياسات الدول وقراراتها أساسها اقتصادي مثل سياسات الضرائب والإعانات والأسعار وغيرها، أما على المستوى العالمي توجد هيئات ومنظمات تتناول تنظيم وتنسيق الأمور الاقتصادية بين الدول مثل: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، وغيرها من المنظمات الدولية ، فالاقتصاد أصبح هو الأساس لكافة التصرفات السياسية والاجتماعية على كافة المستويات كما تشغل القضايا الاقتصادية حيزا هاما من حياتنا.

2-مفهوم علم الاقتصاد:

قبل الانتقال إلى تعريف علم الاقتصاد، لابد من معرفة النشأة التاريخية وأصل كلمة اقتصاد، التي أصبحت عنصرا هاما في حياتنا اليومية، فكلمة اقتصاد يعود أصلها إلى مفردتين في اللغة اليونانية **OIKOS**وتعني المنزل و**NOMIA** تعني التحكم أو إدارة أو ضبط، وبعد تطور الحياة الإنسانية تشكل مفهوم **OIKONOMIA**، والذي يهتم بإدارة شؤون المنزل ليصبح المفهوم أشمل وأعم يطبق على مستويات مختلفة، حتى أصبح المؤشر الرئيسي لنجاح أو فشل أي دولة أو مؤسساتها. [1]

اختلفت الآراء في تحديد تعريف موحد وشامل لعلم الاقتصاد وتم تعريفها كما يلي: [2]

- ✓ عرفه **Adam Smith**في كتابه الشهير ثروة الأمم **(1776)** بأنه العلم الذي يختص بدراسة الوسائل التي تمكن الأمة في أن تغتني.
- ✓ عرفه **Alfred marshal** في كتاب مبادئ الاقتصاد **(1890)** بأنه ذلك العلم الذي يدرس حياة الفرد الخاصة وحياته العملية وكيفية الحصول على دخل.
- ✓ عرفه **Bougou** في كتاب اقتصاد الرفاه **(1920)** بأنه العلم الذي يدرس الرفاهية الاقتصادية والرفاهية الاقتصادية هي جزء من الرفاه العام الذي يمكن من إيجاد علاقة مباشرة أو غير مباشرة بينه وبين مقياس النقود.
- ✓ عرفه **Canan** من خلال نشر لكتاب الثروة **(1928)** بأنه علم يدرس الجانب المادي في السعادة الإنسانية أو العلم الذي يدرس الرفاهية المادية.
- ✓ عرفه**Robens**في كتابه طبيعة علم الاقتصاد **(1932)**، على أن دراسة في السلوك الإنساني كحلقة اتصال بين الأهداف والحاجات العديدة من جهة والإمكانات الإنتاجية النادرة ذات الاستعمالات البديلة من جهة أخرى، أو العلم الذي يدرس السلوك الإنساني كعلاقة بين الغايات والوسائل النادرة التي لها استعمالات بديلة.

في الأخير يمكن القول أن علم الاقتصاد هو ذلك العلم الاجتماعي الذي يدرس الإنسان ذو الإرادة، ويهدف إلى دراسة العلاقة بين الحاجات المتعددة والموارد المحدودة، بقصد تحقيق

---

[1] M. H. Dowidar, (1981), L'économie politique une science sociale, édition François Maspero, Paris, p. 15.

[2] ضرار عتيبي وآخرون، (د، س)، **الأساس في علم الاقتصاد**، مكتبة الإكسير الإلكترونية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ص ص 04-05، **https://archive.org/details/alasas-fi-ilm-aliqtisad/page/n1/mode/1up**،

أكبر قدر ممكن من إشباع الحاجات عن طريق الاستخدام الكفء للموارد المتاحة، والعمل على إنمائها بأقصى الطرق الممكنة، وتنظيم العلاقات الاقتصادية التي تنشأ بين أفراد المجتمع وتتعلق بإنتاج وتبادل وتوزيع السلع والخدمات.

3-مناهج علم الاقتصاد:

يقصد بمناهج علم الاقتصاد طرق البحث والدراسة والتحليل التي يتم استخدامها من أجل الوصول إلى اكتشاف وصياغة النظريات والمبادئ التي تحكم العلاقة بين الظواهر الاقتصادية.

هناك طريقتان أساسيتان للبحث في علم الاقتصاد، وهما الطريقة الاستنباطية (التجريدية) والطريقة الاستقرائية (الواقعية أو التجريبية).[1]

أ-الطريقة الاستنباطية (التجريدية):

تتمثل في أخذ فروضا أساسية عامة أو عددا من المقدمات يفترض صحتها لأنها تقوم على حقائق مسلم بها في علوم أخرى، ويتم الوصول إلى فروض ونتائج أخرى، ومثال ذلك بأن الإنسان يسعى إلى تحقيق أكبر نفع ممكن أو أن المنتج يسعى إلى تحقيق أقصى ربح، فعلى أساس هذه الفروض والمقدمات نصل إلى قانون يحكم ظاهرة موضوع البحث.

ب-الطريقة الاستقرائية (الواقعية أو التجريدية):

تقوم هذه الطريقة على أساس ملاحظة الوقائع أو إجراء التجارب بالنسبة لعدد كبير من الحالات ثم الانتقال من هذه المشاهدة إلى استخلاص المبادئ العامة من أجل الوصول إلى قانون العام الذي يحكم هذه الوقائع، فمثلا نلاحظ أن أسعار السلع في بلد ما كثيرا ما ترتفع أثر زيادة كمية النقود، فاستقرائنا للوقائع الخاصة يوحي بوجود مبدأ عام هو وجود صلة بين مستوى الأسعار وبين كمية النقود وأن ازدياد هذه الكمية يؤدي مع توفر ظروف معينة إلى ارتفاع الأسعار.

4-فروع علم الاقتصاد:

ينقسم علم الاقتصاد إلى نوعين أساسيين:[2]

---

[1] رانيا محمود عبد العزيز عمارة، (2016)، **مبادئ علم الاقتصاد**، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، ص ص 32-33.

[2] Alfred, M, (2020),Principles of Economies, Eighth Editions, London, p96.

أ-الاقتصاد الجزئي: يهتم بدراسة سلوك الوحدات الاقتصادية الفردية، كسلوك المستهلك وسلوك المنتج ونظرية السعر وسعر السلعة المشروع الفردي....

ب-الاقتصاد الكلي يهتم بدراسة الظواهر الاقتصادية الكلية، وتأثيرها في الاقتصاد الوطني ككل مثل الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك والادخار والنمو الاقتصادي والبطالة والتضخم وميزان المدفوعات.....

5-لغة علم الاقتصاد ومفاهيمه:

لكل علم لغة خاصة يستخدمها في قراءته لموضوعاته، حيث تتداخل المفاهيم والمصطلحات وتتنوع استعمالاتها ومن بينها:

أ-الندرة: نعني بها القصور النسبي في وسائل إشباع الحاجات بالقياس إلى الحاجات ذاتها في ظل ظروف تاريخية معينة، أي عدم التناسب بين ما يتوفر من موارد اقتصادية محدودة وبين حاجات الإنسان المتزايدة واللامحدودة، وبالتالي هي عاجزة نسبيا عن تلبية جميع حاجات الأفراد.

ب-الموارد الاقتصادية: تشمل جميع العناصر التي يستخدمها الإنسان لإنتاج السلع والخدمات وتنقسم إلى:

-**الموارد الطبيعية**: مثل الأراضي والمواد الأولية

-**الموارد البشرية:** مثل اليد العاملة والمهارات

-**الموارد الرأسمالية:** المعدات والإمكانات والبنية التحتية

ت-الحاجات: هي الشعور بالحرمان من شيء ما مادي أو معنوي مما يدفع الإنسان إلى بدل مجهود أو القيام بنشاط اقتصادي، وذلك بإنتاج هذا الشيء بنفسه أو بالحصول على دخل يمكنه من شرائه.

ث-المشكلة الاقتصادية: تكمن المشكلة الاقتصادية في تزايد وتجدد حاجات الانسان ومحدودية الموارد الاقتصادية المتوفرة، فالإنسان دائما تدفعه غريزة أساسية ألا وهي الرغبة في الحصول على المزيد وتلبية الحاجات المتجددة، لذلك كلما توصل الإنسان إلى شيء أشبع من خلاله حاجاته ورغباته، فإنه يبحث مرة أخرى للبحث على اشباع آخر لحاجاته ورغباته،

ونظرا أن الموارد لا تكفي لإشباع الحاجات فإنه لابد من الاختيار لبعض الحاجات والاستغناء عن حاجات أخرى، أي الندرة في الموارد والاختيار بينها يمثل المشكلة الاقتصادية.

خلاصة:

علم الاقتصاد ينتمي إلى مجموعة العلوم الاجتماعية، أي تلك العلوم التي تعنى بدراسة سلوك الإنساني مثل علم النفس وعلم الاجتماع وعلم السياسة وغيرها من العلوم، فهو يختص بذلك السلوك الإنساني الذي يتصل بإنتاج وتبادل واستهلاك السلع والخدمات، وهذه الأنشطة ليست منفصلة عن بقية النواحي الأخرى للسلوك الإنساني، ولكنها تمثل مجموعة من النشاطات المتجانسة، ولابد من الاستعانة بالجوانب الأخرى، وعليه يحتل الاقتصاد مكانة هامة عند الأفراد، واختلف العلماء على تعريف واحد للاقتصاد باختلاف الزمان الذي عاشوا فيه، وعليه يمكن القول أن الاقتصاد استمد أهميته من صلته المباشرة بحياة الإنسان اليومية وتطلعاته وطموحاته الاقتصادية مثل الإنتاج والادخار والاستهلاك والاستثمار والنمو والبطالة وغيرها، حيث كل هذا يتطلب فهم الطريقة التي ينسق بها المجتمع موارده وحاجاته ومتطلباته.

المحاضرة الثانية: علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

تمهيد:

يصنف علم الاقتصاد ضمن مجموعة من العلوم الإنسانية والاجتماعية، أي العلوم التي تدرس السلوك الإنساني، وبما أنه أحد فروع العلوم الاجتماعية فإنه لا يمكن عزله عن العلوم الأخرى، التي تعتبر متداخلة وتعتمد على بعضها البعض، كعلم الاجتماع وعلم النفس والتاريخ والسياسة....، كما أنه له من جهة أخرى علاقة وطيدة مع العلوم الطبيعية كالرياضيات والإحصاء، ويمكن توضيح هذا فيمايلي:

1-علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة:

يجب على الرجل الاقتصادي الإلمام الشامل بالقرارات والتطورات السياسية، لأن تحقق الهدوء السياسي والاستقرار من أهم العوامل المساعدة على الانتعاش الاقتصادي في أي مجتمع، وعدم توفر الاستقرار السياسي الناتج عن الحروب والثورات والنزاعات الدولية والداخلية تؤثر سلبا على الانتعاش الاقتصادي، هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد الرجل السياسي أصبح في أشد الحاجة إلى الاقتصاد، حيث أصبح الصراع بين الأحزاب يقوم على البرامج الاقتصادية والاجتماعية، باعتبار أن الأوضاع الاقتصادية للدولة يؤثر هو الآخر على الأوضاع السياسية، فثورات والانقلابات يمكن ارجاعها إلى سوء الأحوال الاقتصادية والمالية، وعليه من الصعب الفصل بين السياسة والاقتصاد.[1]

2-علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ:

إن دراسة الوقائع التاريخية لا تكتمل إلا بدراسة الجوانب الاقتصادية، كما أن دراسة التاريخ السياسي والاجتماعي يساهم مساهمة فعالة في ممارسة التنبؤ على ضوء الاتجاهات العامة لتطور هذه الظواهر ذات الطبيعة الاجتماعية أو السياسية. فمثلا معرفة أهم الأزمات التي واجهت الاقتصاد العالمي وأسبابها، كما يمكن الاستفادة من نتائجها وآثارها والعمل على فهم الدرس جيدا ومحاولة عدم الوقوع فيها مستقبلا.[2]

3- علاقة علم الاقتصاد بعلم الجغرافيا:

[1] ضرار عتيبي وآخرون، المرجع السابق، ص 14.
[2] رانيا محمود عبد العزيز عمارة، المرجع السابق، ص 70.

إن علم الجغرافيا يبحث في البنية الطبيعية والبشرية والموارد الاقتصادية، ولمعرفة مركز تواجد الموارد وتوزيعها قصد استغلالها وجب علينا الاستعانة بعلم الجغرافيا لتحديدها، وهذا لتقليل من التكاليف وجعل العمل أكثر احترافية، وعليه يرتبط علم الاقتصاد بعلم الجغرافيا ارتباطا وثيقا ولا يمكن الاستغناء عنه في ممارسة النشاط الاقتصادي.[1]

4-علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس:

يهتم علم النفس بدراسة سلوك وتصرفات الإنسان والدوافع التي تكمن وراء التصرفات، لذلك يهتم الباحث الاقتصادي بمعرفة سلوك الفرد عند قيامه بنشاطاته المختلفة والتي تكمن في إشباع الحاجات والرغبات المختلفة والمتجددة وبعد التعرف عليها يقوم الباحث باستقطاب المستهلكين من خلال التأثير عليهم بالأساليب المختلفة كالدعاية والاعلان.[2]

وعليه فإن الباحث الاقتصادي ملزم بدراسة الدوافع الفردية في تحليله الاقتصادي، لمعرفة سلوك الأفراد في الإنفاق والادخار ...وفهم الإنسان وتحليل سلوكه والتنبؤ بالمستقبل، ليتمكن من رسم السياسات الاقتصادية في مجال الإنتاج والتبادل والاستهلاك.

5-علاقة علم الاقتصاد بعلم الإحصاء:

الإحصاء هو العلم الذي يبحث في الطرق والأساليب لجمع البيانات وتبويبها وتحليلها في صورة معرفة أو اتخاذ القرارات، ويسهل علم الإحصاء للباحثين في العلوم الاقتصادية التي تتطلب بيانات رقمية وإحصاءات أو معلومات نوعية، عملية الجمع والترتيب والتبويب لهذه البيانات المجمعة، وتحليل المتغيرات وتحديد معاملات الارتباط فيما بينها، الأمر الذي يحل المشاكل الاقتصادية ويفهم الظواهر الاقتصادية، من خلال تحديد السبب والمسبب، كما أن علم الإحصاء هو الأداة التي تسهم في تحديد التنبؤات الاقتصادية، ولهذا تحتاج دراسة الظواهر والمشاكل الاقتصادية في كثير من الأحيان إلى بيانات إحصائية وتحليل هذه البيانات لاستخلاص النتائج منها، حيث أنه من المستحيل أن يقوم الباحث الاقتصادي أو الهيئات المكلفة بإعداد السياسات الاقتصادية دون الاستعانة بالإحصائيات والبيانات الرقمية.

6-علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع:

[1] رانيا محمود عبد العزيز عمارة، المرجع نفسه، ص 70.
[2] ضرار عتيبي وآخرون، المرجع السابق، ص 15.

تظهر العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع فيما يسمى بالعلاقات الإنتاج، أي أن الإنسان بمفرده لا يقوم بعملية الإنتاج، ولكنه يقوم ضمن جماعة من الناس ويتحدد دور كل فرد في عملية الإنتاج، ويتوقف على ملكية وسائل الإنتاج، ومن هنا يختص علم الاجتماع في بحث عن هذه العلاقات ومدى وملاءمتها للقوانين والنظم الاجتماعية المطبقة في مجتمع معين وفي زمن معين.

وعليه فإن علم الاقتصاد إلى دراسة الإنتاج والتوزيع والخدمات، والاهتمام من قبل علماء الاقتصاد بتحديد الأسعار، وهذا العلم هو جزء من المجتمع، فالسلع لا تسوق ولا تستهلك نفسها بنفسها، فهذه المجالات الاجتماعية للحياة الاقتصادية هي موضوع علم الاجتماع الاقتصادي، الذي يهتم بدراسة الجوانب الاجتماعية للحياة الاقتصادية، ويعطي صورة واضحة للعلاقات المتبادلة بين الجوانب الاجتماعية التي تؤثر فيها وتربط معها في الفهم الخاص للحياة الاقتصادية.[1]

7-علاقة علم الاقتصاد بالقانون:

توجد علاقة واضحة ومتينة بين علم الاقتصاد والقانون، فالقانون يتناول دراسة القواعد التي تحكم علاقات الأفراد ببعضهم ببعض أو وبينهم وبين السلطات العامة أو علاقة الأجهزة المختلفة للسلطة داخل الدولة أو بين الدولة ببعضها البعض، وتتولى السلطة التشريعية وضع القوانين على أن تقوم السلطة التنفيذية بتطبيقها والسلطة القضائية بحمايتها.

أما مهمة الباحث الاقتصادي فهي البحث عن العوامل والدوافع الكامنة التي دعت المشرع إلى وضع نص قانوني في شكل معين.

كما أن كلاهما يؤثران على بعضهما البعض، فالأوضاع الاقتصادية تؤثر في القواعد القانونية فمثلا الثورة الصناعية عندما قامت وانتشرت الآلات والإنتاج الكبير، جعل من الدولة تتدخل في ميدان العمل بوضع القواعد المنظمة لعلاقة العمال بأرباب العمل، والتعويض عن إصابات العمل وغيرها من التشريعات العمالية.[2]

8-علاقة علم الاقتصاد بعلم المنطق:

[1] عبد الله العبد النبالي، (2020)، **علم الاجتماع**، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، ص 35.
[2] رانيا محمود عبد العزيز عمارة، المرجع السابق، ص 66.

يتم الاستعانة بعلم المنطق لإثبات عدد من الفرضيات الاقتصادية التي تكون قيد الدراسة وقد تحتمل الخطأ والصواب، لهذا لابد من الاستعانة بهذا العلم لإظهار مسلمات منطقية تبنى بالاعتماد عليها أفكار محددة يمكن من خلالها استخلاص العديد من النتائج الصحيحة.[1]

9- علاقة علم الاقتصاد بعلم الرياضيات:

لإثبات العديد من الظواهر الاقتصادية يلجأ الباحث الاقتصادي في الكثير من الأحيان إلى اعتماد البرهان الرياضي من خلال الاعتماد على معدلات رياضية تربط المتغيرات الاقتصادية في علاقة رياضية صحيحة تسمح باتخاذ القرارات السليمة لحل المشكلات الاقتصادية المختلفة التي تواجه أي اقتصاد.

[1] ضرار عتيبي وآخرون، المرجع السابق، ص 14.

خلاصة:

لعلم الاقتصاد علاقة وثيقة وتكاملية بمختلف العلوم الأخرى، ويستحيل استقلاله عن أي علم آخر، إذ يضطر المتخصصون بالاستعانة بالعلوم الأخرى للمعرفة الإنسانية لتفسير ظواهر الاقتصادية المعقدة، والعمل على دراستها وتحليلها لفظيا وكميا باستخدام المعادلات الحسابية والرياضية والرسوم البيانية، فتفاعل علم الاقتصاد مع العلوم الأخرى مثل علم السياسة وعلم الاجتماع وعلم السياسة والتاريخ والجغرافيا والاحصاء والرياضيات وغيرها من العلوم فكل علم من هذه العلوم يترك بصمة واضحة في ميدان الاقتصاد سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية.

المحاضرة الثالثة: تطور الفكر الاقتصاد عند الفراعنة، الإغريق، الرومان، المسلمين.

تمهيد:

بدأ الانسان في محاولة حل مشكلاته الاقتصادية في عصر الحضارات القديمة، إذ يعد التراث الحضاري لمصر الفرعونية والصين القديمة، وأثينا وروما من الحضارات القديمة، وهذا لا يعني أن علم الاقتصاد كان في عصر الحضارات القديمة وإنما أخذ ينمو ويرتقي مع الزمن، ووصل إلى مرحلة النضج بظهور المقدمة للمفكر الإسلامي " عبد الرحمن بن خلدون" في القرن الرابع عشر التي تعد من أكبر انتصارات للنوع الإنساني، وبعدها بقرنين ظهر الفكر الاقتصادي الأوروبي في العصر الوسيط، ثم وصل إلى المدرسة التقليدية والاشتراكية والحديثة والكينزية.

1-الفكر الاقتصادي عند المصريين(الفراعنة):

تعد من أبرز الحضارات التي شهدها الفكر الاقتصادي، وسجل التاريخ معالمها وتطورها وابداعاتها لفترة زمنية طويلة تصل إلى خمسة آلاف عام قبل الميلاد، وتميزت بالنشاط الاقتصادي البسيط والمحدود، الذي يغلب عليه الصيد البحري، وبدء ممارسة الزراعة، وسيطرة الملكية الجماعية لأدوات الإنتاج، وكان الحاكم وهو فرعون هو المالك الأسمى لكل الأراضي، مع منحه ملكية الانتفاع لبعض الموظفين خلال شغلهم لوظائفهم، وعرفت مصر القديمة النقود السلعية كالقمح، ومع تطور الاقتصادي ووجود فائض زراعي تم الانتقال والتوجه إلى الصناعة والتجارة ، وتم استخدام النقود المعدنية خاصة الذهب، ونجم عن هذا ظهور التجارة الخارجية مع العديد من الدول في شمال افريقيا، وكما أن حرية التعاقد كانت مطلقة وأجازوا الوصية والهبة.[1]

[1] عزت عبد الحميد البرعي، (2006)، أصول الاقتصاد السياسي، بدون نشر، ص 358.
file:///C:/Users/Gigaline/Desktop/Nouveau%20dossier/Book%20

2-الفكر الاقتصادي عند اليونان (الإغريق):

للحضارة اليونانية أهمية كبيرة في التاريخ الإنساني وفي تاريخ أوروبا بالأخص، حيث كانت أعمال الفلاسفة وعلماء الإغريق أساس للنهضة الأوروبية الحديثة، فالأفكار الاقتصادية لم يكن لها وجود مستقل، بل كانت تشمل دراسات الفلاسفة وعلوم السياسة والأخلاق، حيث كان الفكر الاقتصادي تابعا لأفكارهم في شأن الدولة المدنية، وتساعدهم على ابراز تصوراتهم للأسس السياسية والفلسفية.

اعتمد اليونان على النشاط الزراعي بشكلها البدائي وأدواتها البسيطة، وانقسمت الوحدات الإنتاجية إلى ثلاث وحدات أساسية:

-**وحدات كبار الملاك**: يمتلكون النسبة الكبيرة من الأراضي الأكثر خصوبة

-**وحدات صغار الملاك**: تمثل غالبية الأرض المنزرعة، حيث يمتلكها أكثر من نصف السكان.

-**وحدات مملوكة للدولة:** يقوم الأفراد باستغلالها باستخدام عبيد الدولة مقابل الحصول على جزء من المحصول.

بينما التجارة الداخلية تميزت بالمحدودية بسبب عدم تعدد الحاجات، حتى أن الإنتاج الزراعي لم يكن كافيا لسد احتياجات السكان، وحصوصا الحبوب، بينما زاد رواج التجارة الخارجية بسبب استراد المنتجات الزراعية من إيطاليا والصقيلية ومصر، حيث كانت تمثل النشاط الرئيسي لهم.[1]

بالإضافة إلى بلورة التركيبة الاجتماعية التي قسمت المجتمع إلى ثلاث طبقات وهي كالتالي:[2]

-**الطبقة الأرستقراطية وكبار الملاك**: تمثل قمة الهرم الاجتماعي وينتمي إليها الحكام والفلاسفة وكبار المثقفين.

-**الطبقة المتوسطة:** تمثل وسط الهرم الاجتماعي، وتشمل فئات متعددة، متها صغار الملاك والحرفيين وأصحاب المهن والتجار والأجانب.

-**طبقة العبيد:** يمثلون قاع الهرم الاجتماعي وقاعدته الأساسية، ويمثلون نسبة كبيرة من السكان، الذين يزاولون النشاط الزراعي والحرف وغيرها.

أ-الفكر الاقتصادي عند أفلاطون:

[1] لبيد شقير، (د، س)، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة للطبع والنشر، مصر، ص 26.
[2] لبيد شقير، مرجع نفسه، ص 27.

قدم أفلاطون في كتابه " الجمهورية" وتحليله الشهير للمدينة المثالية العديد من الأفكار خصوصا فيما يتعلق بالدولة وتقسيم العمل والوظيفة الاجتماعية للملكية، حيث يرى أن الدولة ترجع في نشأتها إلى عامل اقتصادي وهو أن الفرد لا يمكنه أن يشبع حاجاته بنفسه ولكن لابد من تضافر الجهود من عدد كاف من الأفراد لكي يشتركون في اشباع حاجاتهم جميعا فيكونوا كشركاء أو مساعدين بعضهم البعض، وهذا ما يعرف باسم الدولة المثالية أو دولة المدينة، أما فيما يخص تقسيمه للعمل حيث أن الأفراد يتميزون بالاختلاف في المذاهب والقدرات الجسمانية والذهنية، ومن ثم في المهارات التي تتوافر لكل منهم، لذلك كان لابد من ضرورة تقسيم العمل وتخصص كل شخص في مهنة أو حرفة أو عمل معين وهو ما سماه العمل الحرفي، كما اعترف افلاطون بالملكية الفردية أو الخاصة للأفراد مع تقييدها بعدة ضوابط واعترف أيضا بالنقود كوسيط للتبادل ومعيار للقيمة، وتلقى قبولا واسعا من الأفراد.[1]

ب-الفكر الاقتصادي عند أرسطو:

حاول التوسع في المفاهيم والأفكار الاقتصادية كالقيمة والثمن والاحتكار والفائدة، وكان أول من أعطى مدلول للاقتصاد السياسي وعنده هو علم قوانين الاقتصاد المنزلي، وقد ربط بين إشباه الحاجات وتقسيم العمل مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والتبادل وعلى عكس أفلاطون نادى أرسطو بالملكية الخاصة وحرية تملك المال والتصرف والاستعمال والاستغلال، ويعد من تطرق لمصطلح القيمة، حيث فرق بين قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة. [2]

[1] عزت عبد الحميد البرعي، مرجع سابق، ص 367.
[2] رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مرجع سابق، ص 17.

3-الفكر الاقتصادي عند الرومان:

ركز الرومان كل اهتماماتهم بالنواحي القانونية والإدارية وفن الحروب، كما أن الأفكار الاقتصادية عند الرومان كانت ضئيلة جدا مقارنة بالإغريق، حيث عرفت الفترة ركودا في جميع المجالات، حيث انطلقوا من فكرة أخلاقية مناطها الحرام والحلال والعدل وتم سيطرة الكنيسة على كافة شؤون البلاد، معتمدتا على القواعد الأخلاقية بعيدا عن القواعد القانونية، ويعتبر **"توماس الاكويني"** من أبرز الشخصيات والكتاب الكنسيين والمدرسين في العصور الوسطى وساهم في تقديم العديد من الأفكار الاقتصادية كتفضيل الملكية الفردية على الملكية الجماعية، بشرط أن يكون عامل المصلحة الجماعية سائدا، كما أنه شجع على ممارسة النشاط التجاري بشرط أن يستفيد الجميع، ونادى بالثمن العادل القائم على الأخلاق بين المشتري والبائع، ومع التركيز على فكرة المبادلة المتكافئة، أي تبادل سلع لها نفس التكلفة.[1]

4-الفكر الاقتصادي في العصر الإسلامي والعربي:

شهدت هذه الفترة ازدهارا في الفكر الإسلامي والعربي، في الوقت الذي عرفت فيه أوروبا ركودا فكريا وثقافيا، وذلك خلال القرن الرابع عشر ميلادي، وعرف هذا الفكر عدة مفكرين كان لهم دورا هاما ومؤثرا، ومن أهمهم:

-ابن خلدون: يعد من أعظم مفكرين العرب، والذي تميز بتعدد معارفه في العلوم الاجتماعية، ومنها الاقتصاد، فهو يرى أن الاقتصاد هو المحرك الأساسي لتطور المجتمع، وهو يعتبر أيضا الرواد الأوائل الذين مهدوا لنشأة علم الاقتصاد، حيث تحدث عن الحاجات الاجتماعية واشباعها وهي أساس نشأة العمران وتطوره وتكوين جماعات، وأوضح أن تنوع الحاجات تكون حسب التطور الزمني والمكاني من مرحلة إلى أخرى، فمن مرحلة المجتمع البدوي الذي ينتج ويشبع الضروريات فقط إلى المجتمع الحضاري الذي لا يكتفي بالضروريات بل يتوجه إلى إنتاج وإشباع الكماليات، وإشباع كافة هذه الحاجات السابقة لا يتم إلا من خلال التعاون والتخصص وتقسيم العمل.

كما ركز أيضا على عناصر الإنتاج المتمثلة في العمل ورأس المال والموارد الطبيعية، وإلى تنوع النشاط الاقتصادي بين الزراعة والصناعة والتجارة، وتحدث عن نظرية العمل في

[1] رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مرجع سابق، ص 18.

القيمة، والتي تتحدد عنده بالعمل البشري وأوضح أن التفاوت في الأثمان يرجع إلى التفاوت في كميات العمل المبذولة والنفقات المترتبة على ذلك.[1]

خلاصة:

لقد حاولنا من خلال هذه المحاضرة تحديد وتشخيص طبيعة المراحل الأولى لتطور الفكر الاقتصادي، حيث أن المرحلة الأولى لم تكن سوى مجرد اهتمامات جزئية تندرج وفق تصور لكيفية بناء تنظيم اجتماعي معين كالجمهورية أو المدينة الفاضلة وغيرها، ويمكن أن نعتبر هذه الأفكار بذورا أولية في الفكر الحديث، فمثلا عند الفراعنة كان النشاط الاقتصادي محدود يعتمد على الأدوات البدائية، أما لإغريق ارتبط اقتصادهم بالأفكار الفلسفية والاجتماعية دون أن تكون له ذاتية مستقلة ، ومن بين مفكري هذه الفترة أفلاطون وأرسطو، أما الفكر الروماني أثروا على الفكر الاقتصادي من خلال تنظيماتهم القانونية كالقانون الطبيعي، أما في العصر الإسلامي والعربي فقد تميز بتنوع الأنشطة الاقتصادية.

[1] عزت عبد الحميد البرعي، مرجع سابق، ص ص 246-248.

المحاضرة الرابعة: المدارس الاقتصادية: التجاريون والطبيعيون

تمهيد:

تعد المدرسة التجارية والطبيعية مدرستان اقتصاديتان فكريتان متعارضتان ومتعاقبتان تاريخيا، حيث ارتكزت أفكار التجاريين على توفير فائض في الميزان التجاري لأنه هو الوسيلة الوحيدة لجذب المعادن النفيسة لتقدم الأمة وتقوية الدولة، بينما ارتكزت أفكار الطبيعيين على رؤيتهم للمسائل الحيادية على القوانين الطبيعية بما في ذلك كل الظواهر الاقتصادية، وأنها تخضع لقوانين الطبيعة دون دخل إرادة الإنسان والمجتمع في وجودها.

أولا: الفكر الاقتصادي عند التجاريون:

1- نشأة المدرسة التجارية:

ساد الفكر التجاري (الماركنتيلي) في منتصف القرن 15م، في إنجلترا وفرنسا واسبانيا والبرتغال وروسيا والسويد وإيطاليا وغيرها من الدول الأوروبية، وأطلق عليه تسمية التجارية نتيجة للتطورات التي عرفتها الدول الأوروبية، التي عرفت تدفقات هائلة في المعادن النفيسة كالذهب والفضة، مما أدى إلى زيادة الثروة وجعل التجار سادة العصر[1]، وعرفوا بأنصار المعادن النفيسة، وسادت سياسات وأساليب المذهب التجاري طيلة 150 سنة في الدول الأوروبية، حيث اعتبروا المعادن النفيسة من أهم أشكال الثروة القومية لأنها مصدر القوة والعظمة، وفي حالة الدول التي لا تملك مناجم للذهب فإنه بإمكانها الحصول على المعادن النفيسة من نشاط التجارة.[2]

[1]Jaen louis caccomo, (2015), **histoire des faits economiques ellipise**, Edition marketing, s a, paris, p 144.

[2]ضياء مجيد الموسوي، **أسس علم الاقتصاد**، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 21.

1-المبادئ الأساسية للمدرسة التجارية:

تدور أفكار التجاريين حول مجموعة من الأسس والمبادئ التي يمكن إجمالها فيمايلي:

2-1-العلاقة بين ثروة الأمة وما تملكه من معدن النفيس:

اعتبر التجاريون الذهب والفضة العماد الرئيسية لثروة الأمة، حيث أطلق اسم المعدنيين على رجال الرعيل الأول من الفكر التجاري إشارة إلى الأهمية الكبيرة للمعدن النفيس. واعتقدوا أن قوة الدولة تتجلى فيما تكسبه من معادن نفيسة، فمن خلال الحروب وامتداد سلطات الدولة في الداخل يصبح عليها القيام بأعباء الدفاع أو الحروب والأمن والإدارة العامة...وعليه فإن الحاكم ليس في حاجة إلى منتجات زراعية أو صناعية لمتابعة حروبه والقيام بدفع سائر نفقات الدولة، وإنما هو في حاجة مستمرة إلى نقد من الذهب والفضة.[1]

كما اعتبروا أيضا أن الثروة الكلية في العالم هي ثابتة، وأن كل ما تكسبه دولة من هذه الثروة يكون عن طريق ما تفقده دولة أخرى، وعليه فإن الطابع الذي ميز هذه المدرسة هو الطابع العدائي، حيث كل دول تسعى جاهدة لتحقيق مصالحها على حساب مصالح دولة أخرى.

2-2-تحقيق ميزان تجاري موافق:

تعتمد الثروة عند التجاريين على ما تملكه الدولة من معادن نفيسة 'ذهب وفضة)، وفي حالة عدم وجود مناجم تتوفر على هذه المعادن فالحل الوحيد أمام هذه الدولة هو الحصول عليها عن طريق التجارة الدولية، وهذا لن يتحقق إلا إذا باع سلعا للعالم الخارجي بقيمة تزيد عن كمية ما تشتريه لتحقيق فائض في الميزان التجاري، حيث أن فائض الصادرات على الواردات لابد أن يدفع بالمعدن النفيس أي زيادة ما في حوزة البلد منها وبالتالي زيادة ثرائه والعكس صحيح.[2]

[1]سعيد نجار، (1973)، **تاريخ الفكر الاقتصادى من التجاريين إلى نهاية التقليديين**، دار النهضة العربية، بيروت، ص 29.
[2]سعيد نجار، مرجعسابق، ص 32.

2-3-تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية:

أكد التجاريون على الدور المهم للدولة، ودعوا إلى تقويته من الناحيتين السياسية والاقتصادية، وعلى الدولة التدخل في اصدار التشريعات واتخاذ التدابير التي تؤدي إلى التقدم، كما يمكن للأفراد تحقيق رفاهيتهم انطلاقا من الدولة، أي أن الرفاهية تتأثر بقوة الدولة وعلى هذا على الدولة أن تتدخل في الحياة الاقتصادية بما يخدم أغراض مواطنيها،كما دعوا إلى فرض القوانين المنضمة على مستعملي الملاحة ورفع الضرائب والرسوم على المواد الأولية المستوردة،

3- تقييم الفكر الاقتصادي عند التجاريون:

-انتقلت من النظام الاقطاعي المغلق إلى القطاع التجاري المنفتح على التجارة الدولية والأسواق التجارية.

-الانتقال من التبادلات العينية إلى التبادلات التي تعتمد على النقود، مما سهل توفير رؤوس الأموال واشاء بنوك.

-إعطاء أهمية كبيرة للنشاط الصناعي بعد ان كان مهملا فيما قبل

-تحديد قوة الدولة انطلاقا مما تملكه من معادن نفيسة، دون النظر إلى العوامل الاقتصادية الأخرى.

-تراجع الاهتمام بالحرف نتيجة الميول إلى ممارسة التجارة.

-عدم وضوح الرؤية بخصوص العلاقة بين القيمة والربح.

ثانيا: الفكر الاقتصادي عند الطبيعيون (الفيزيوقراطيون)

1-نشأة المدرسة الطبيعية:

ظهرت المدرسة الطبيعية في فرنسا منذ القرن 18م، حيث جاء الفكر الاقتصادي الطبيعي مكملا لآراء المدارس التي سبقته في دفع علم الاقتصاد، وقد تميز عن غيرها من الاتجاهات الفكرية، كونه أول مدرسة اقتصادية لها مؤسس ومنظر، وهو **فرانسوا كيناي (FRANCOIS QUESNAY)، (1691- 1774)**، الذي كان سباقا إلى تقديم تصور نموذجي مميز للاقتصاد من خلال نشره لكتابه " الجدول الاقتصادي سنة (1758)، وقد ساندة العديد من الكتاب والمهتمين بالشؤون الاقتصادية، وكان أغلبهم من أصحاب

الأراضي، حيث كونوا طبقة جديدة من الرأسماليين الزراعيين، وشنوا هجوما على السياسات التجارية ونادوا بأفكار جديدة تهدف إلى إعلاء شأن الزراعة، وتبيان أهميتها في التقدم الاقتصادي.

2- المبادئ الأساسية للمدرسة الطبيعية:

2-1-فكرة النظام الطبيعي: يرى الطبيعيون **أن** الظواهر الاقتصادية تخضع للقوانين الطبيعية حالها حال الظواهر الطبيعية والبيولوجية، ولا دخل للإنسان في وضعها، وهذه القوانين تحكم مظاهر الحياة الاقتصادية كلها، وتعتمد على مبدأين أساسين هما: [1]

أ-مبدأ المنفعة الشخصية: كل فرد هدفه هو تحقيق منافع شخصية، فالمنفعة الشخصية هي الحافز الذي يحث على النشاط الاقتصادي.

ب-مبدأ المنافسة: كل فرد عند سعيه لتحقيق منافعه الشخصية، فإنه يتنافس مع غيره من الأفراد في المجتمع.

2-2- الإنتاج:

أكد الطبيعيون أن ثروة الأمة هي حصيلة العملية الإنتاجية، وهذا ما تنافى مع ما جاء به التجاريون، ونقل الاهتمام من التجارة إلى الإنتاج، وحسب **(كيناي)** فإن التجارة لا تساهم في زيادة الثروة، باعتبارها عملية تبادل السلع والقيم المتكافئة، وقد أولى اهتمامه بالنشاط الزراعي وبين أنه وحده الذي يتولد عنه فائض في الإنتاج ويزيد عن التكاليف التي انفقت عليه، وأن الفرق بين قيمة الإنتاج والتكاليف قد ينتج عنها المنتج الصافي أو ما يسمى أيضا بالمنتج الفائض، وقد جاء الطبيعيين بتعريف للإنتاج، على أنه كل عمل من شأنه أن يخلق ناتجا جديدا من خلال إضافة مقدارا من المواد أكثر من تلك التي بذلت في الإنتاج.[2]

توصلوا أن النشاط الاقتصادي الوحيد المنتج هو النشاط الزراعي، أما النشاط الصناعي والتجاري ليست أنشطة منتجة، لأنها تعتمد على نقل وتحويل المواد.[3]

2-3- الدورة الاقتصادية:

---

[1] عبد علي كاظم المعموري، (2012)، **تاريخ الأفكار الاقتصادية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، ص 290.

[2] علاء بسام مهنا وفؤاد العلي، (2022)، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، جامعة سوريا، ص 38.

[3] مدحت قريشي، (2008)، **تطور الفكر الاقتصادي**، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، ص 103.

يعتبر **فرانسوا كيناي** أول من تحدث عن دورة الناتج الصافي في الاقتصاد، وقد تصور أن الاقتصاد على أنه جسم ضخم تدور فيه السلع والمنتجات بين مختلف الطبقات، وكل طبقة وظيفة أساسية وضرورية للحفاظ على الصحة الجيدة في كامل الجسم ويصل تدفق الثروة إلى كل الجسم وأعضائه.

ويمكن تلخيص مفهوم الدورة الاقتصادية حسب كيناي كمايلي:[1].

أ- الطبقة المنتجة: وتشمل المزارعين الذين يقدموا جزءا من الناتج الصافي إلى ملاك الأراضي الزراعية نظير استخدامهم لأراضيهم ويحتفظون بالباقي.

ب- طبقة الملاك: تشمل الملك والأمير والملاك العقاريين، وتعيش من فائض القيمة المحقق، وتستهلك السلع التي تنتجها الطبقات الأخرى.

ت- الطبقة العقيمة: تشمل جميع السكان الذين يشتغلون في الأعمال التي تختلف عن الزراعة كالحرف والصناعة والتجارة ...، حيث يتلقوا دخلا من المزارعين والملاك جراء شراء المزارعين من هؤلاء التجار والصناع، كما أنهم ينفقون هذا الدخل للحصول على المنتجات الغذائية والمواد الأولية، وفي الأخير فإن الدخل المتولد يؤول إلى طبقة المزارعين (الطبقة المنتجة) وهكذا تبدأ الدورة من هذه الطبقة وتنتهي بها.

2-4- الادخار والأجور والضريبة:

اعتبر الطبيعيون الادخار على أنه عنصر تسرب في دورة الدخل، أي أن الناتج الدورة اللاحقة سوف ينقص بمقدار مساو للمبلغ المدخر، أي أن الادخار قد يحدث انكماشا في الناتج. كما أن انخفاض الأجور عنصر منقص للطلب على المنتجات الغذائية، وبهذا أولو أهمية كبيرة لزيادة الأجور، بهدف رفع أسعار المنتجات الزراعية.

أما فيما يخص الضريبة فقد آمنوا بوحدة الضريبة على القطاع الزراعي، لأنها أسهل وأكثر منطقية لأن من يدفع الضريبة من الطبقات العقيمة يرحلها إلى الطبقة المنتجة، لذا يكون من الأول الاقتصار على ضريبة موحدة تفرض مباشرة على الناتج الصافي.[2]

---

[1] عبد علي كاظم المعموري، مرجع سابق، ص ص 295- 296.

[2] عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، (2001)، **الوجيز في الفكر الاقتصادى الوضعي والإسلامي**، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، عمان، ص 58.

آمن الفيزيوقراطيون بالحرية الاقتصادية، ودافعوا على الملكية الخاصة باعتبارها المؤسسة التي تفجر الطاقة الخاصة، وكان مبدأهم يعتمد على الشعار: " دعه يعمل دعه يمر"، حيث قصدوا بالعبارة الأولى

" دعه يعمل" حرية ممارسة النشاط الاقتصادي الذي يرغب فيه الفرد، أما العبارة الثانية " دعه يمر" حرية التبادل الداخلي والخارجي، وتنتقل السلع بين مختلف أرجاء البلدان بدون تدخل الدولة، وقد حددت وظائف الدولة كمايلي:

- صيانة الأمن في الداخل والدفاع ضد العدوان الخارجي.
- حماية الملكية الخاصة.
- القيام بالأشغال العامة مثل: تشييد الطرقات والجسور والقنوات....

3- تقييم الفكر الاقتصادي عند الطبيعيون:

- المدرسة الطبيعية هي أول من حرر علم الاقتصاد من التبعية للدين والفلسفة والسياسة.
- اهتمت بالقطاع الزراعي واعتبرته القطاع الوحيد الذي يخلق الثروة، كما أولت أهمية كبيرة للإنتاج وأعطت معنى آخر لمفهوم الثروة الذي لم تعد تنحصر في النقود وإنما بكميات الإنتاج المتوفرة.
- المدرسة الطبيعية هي أول من أسس المذهب الفردي وعمل بمبدأ الحرية الفردية.
- أعطى فكرة عن دورة توزيع الإنتاج انطلاقا من الطبقات الثلاث لتحقيق الجدول الاقتصادي.
- استعمال المنهج العلمي في طرح أفكارهم الاقتصادية وتوظيفهم للمنهج التجريبي، من طرف فرانسوا كيناي الذي شبه الدورة الإنتاجية بالدورة الدموية.
- اعتبار الزراعة وحدها النشاط المنتج للثروة مستبعدتا الصناعة والتجارة باعتبارها غير منتجة.
- الاقتصار على نظام الضريبة الوحيدة وأن النشاط الزراعي وحده لا يحقق العدالة في توزيع الأعباء الضرورية على كل أنواع النشاط الاقتصادي.
- تطبيق القانون الطبيعي باعتباره القانون الذي يحكم الظواهر الاقتصادية. [1]

خلاصة:

[1] عبد علي كاظم المعموري، مرجع سابق، ص 285.

إن المدرسة التجارية والطبيعية مدرستان فكريتان متعاكستان وكلاهما ظهرتا في أوربا، حيث اهتمت المدرسة التجارية بجمع وتكديس المعادن النفيسة (الذهب والفضة)، وزيادة الصادرات من خلال تدخلات الدولة، بينما المدرسة الطبيعية اهتمت بالنشاط التجاري واعتبرت الزراعة المصدر الوحيد للثروة، في ظل سيادة القوانين الطبيعية.

المحاضرة الخامسة: المدارس الاقتصادية: الكلاسيكيون والنيوكلاسيكيون

تمهيد:

تمثل المدرسة الكلاسيكية والمدرسة النيوكلاسيكية مرحلتين متتاليتين في تطور الفكر الاقتصادي والإداري، ركزت الكلاسيكية على التنظيم الهيكلي بزيادة الإنتاجية والحوافز المادية، بينما جاءت النيوكلاسيكية كامتداد لها مع التركيز أكبر على العلاقات الإنسانية، كالتفاعل الاجتماعي والمنفعة الحدية محققة للتوازن بين الكفاءة الإنتاجية والرضا الوظيفي.

أولا: المدرسة الكلاسيكية:

1-مفهوم المدرسة الكلاسيكية:

ولد الفكر التقليدي أو الكلاسيكي بإنجلترا في أواخر القرن الثامن عشر ميلادي،وظهرت بعد فترة التجاريين والطبيعيين، واهتمت بنشاط الصناعة بالدرجة الأولى وجعلت من التجارة تخدم الصناعة.

2-العوامل المساعدة على نشأة المدرسة الكلاسيكية: اختلفت العوامل المساعدة على نشأة المدرسة الكلاسيكية:[1]

-الثورة الصناعية:

إن التغيرات التي حدثت في أوروبا خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، حيث حولت وسائل الإنتاج الصناعي من الآلات البسيطة إلى أجهزة ضخمة، وشمل هذا التغيير كل الميادين منها الزراعة ووسائل التعدين، وطرق المواصلات البحرية، ولقد كانت بريطانيا السباقة في تحقيق النهضة الصناعية، حيث تحسن المستوى المعيشي للأفراد، وتزايد لإقبالهم على استعمال المعدات الزراعية المتطورة، واعتماد جانب من مدخراتهم في تطوير المشاريع الصناعية، كما أدت الثورة الصناعية إلى إدخال الآلات وطرق الاستغلال الحديثة إلى الزراعة، وتعد ذلك امتدت إلى باقي الدول كبلجيكا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة وإيطاليا وأوروبا الوسطى وروسيا واليابان.

[1] حروش رفيقة، مرجع سابق، ص ص 109-110.

-**الثورة الفرنسية**: تمكنت الثورة الفرنسية من تجذير مبدأي التحرر ونمو الفردانية، حتى في تلك البلدان التي لا تستطيع نقل أو اعتناق مبادئها السياسية كالحرية الشخصية وحرية ابرام العقود وحقوق الانسان والتي يمكن ترجمتها بتحرير التجار والعمال.

-**الثورة العلمية والتقنية**: ساعدت الاكتشافات العلمية في تسريع وتوسيع وتجديد الإنتاج، حيث ظهرت أشكال عديدة لأنواع الغزل والنسيج الآلي، كما تم اكتشاف البخار، وتمت الاستفادة منه لدعم محركات الآلات الصناعية، وكان لهذا التطور دور في اتجاه رأس المال التجاري إلى ميدان الصناعة.

-**انتشار فكرة القانون العلمي**: ساد في أوروبا في القرن الثامن عشر جو فكري علمي يستند على أن العالم كله تحكمه مجموعة من القوانين التي يجب البحث عنها باستخدام العقل والتخلص من الأفكار البدائية التي كانت مفروضة عليه.

-**انتشار فكرة النظام الطبيعي**: إن فكرة التي خلفها الفكر المدرسي وفلاسفة القرن الثامن عشر حيث أن الظواهر الاقتصادية تخضع لقوانين موضوعية حقيقية واعتبرها التقليديون ثابتة لا تتغير لان النظام ملق وشامل ومن تم تكسب القوانين نفس صفاته

3-أهم رواد المدرسة الكلاسيكية:

انصب فكر رواد المدرسة الكلاسيكية على مرحلة تطور الرأسمالية الصناعية، وما نتج عنها من انعكاسات، فقد توصلوا إلى بناء مجموعة من النظريات مثلت صورة علم الاقتصاد من خلال التركيز على نظرية العمل في القيمة واعتبار المنفعة شرطا لها، وهي تستمد العمل وتقاس بكمية العمل، وتعتبر نظريتهم في القيمة الركيزة التي قام عليها فكرهم في مجال توزيع الدخل والفائدة والأجور والريع.... وقد طوروا نظريتهم النقدية ونظريتهم في التجارة الخارجية ونظريتهم في التطور الاقتصادي.[1]

يعتبر آدم سميث Adam Smith من أبرز مفكري هذه المدرسة وقد برز ذلك في كتابه " ثروة الأمم" إبان الثورة الصناعية، وقد تأثرت هذه المدرسة بأفكار المدرسة الطبيعية حيث ركز النظام الطبيعي على سيطرة الحياة الاقتصادية وأن المنفعة الشخصية هي التي تتحكم في تصرفاته وتدفعه إلى تحقيق المنفعة العامة، وينحصر دور الدولة في وضع الأنظمة التي يمكن

[1] خالفي علي، (2009)، **مدخل إلى علم الاقتصاد**، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، ص ص 56-57.

أن تحكم النظام الداخلي والخارجي وإقامة العدل بين الأفراد وتقديم الخدمات المختلفة في سبيل تطور الاقتصاد، وطالبوا أصحاب هذه المدرسة بالحد من الضرائب وعدم التوسع فيها ونادوا بمبدأ حيادية الموازنة العامة وكما طالبوا بتخفيف القيود على حركة التجارة وجعلها حدود ضيقة.[1]

4-المبادئ والأسس الأساسية للمدرسة الكلاسيكية:

ارتكزت أفكار المدرسة الكلاسيكية على مجموعة من المبادئ يمكن إدراجها كمايلي: [2]

-فكرة النظام الطبيعي والنظرة المادية للكون: إن الظواهر الاقتصادية عند الكلاسيك تخضع لقوانين موضوعية حقيقية مادية، خالدة لا تتغير وذلك لأن النظام الطبيعي نظام مطلق وشامل وأبدي، والحركة وفقا لهذه النظرة لا تؤدي إلى تغيرات كيفية، فكل حركة تعود بنا في نهاية الأمر إلى نفس مستوى نقطة البدء.

-الفلسفة الفردية والرشد الاقتصادي: يعتبر الفرد الوحدة الأساسية في بناء الاقتصادي الحر، فالرجل الاقتصادي يعبر في نظرهم عن الطبيعة الإنسانية في جانبها الخاص بالنشاط الاقتصادي وهو يتصف بسعيه لتحقيق مصلحته الخاصة، لتحقيق أقصى اشباع ممكن بأقل ما يمكن، وهو في سبيل ذلك يقوم بحساب رشيد للمقارنة بين النتيجة التي تحصل عليها والجهد الذي بذله في سبيلها وقيامه بهذا الحساب يتطلب معرفته لكل الظروف المحيطة به معرفة تامة ودقيقة.

-الحرية وعدم التدخل الحكومي: إن دور الدولة عند الكلاسيك يتمثل في الدفاع والأمن وإقامة العدالة والقيام بالمشروعات الكبيرة.

-التوافق الاجتماعي: إن المحافظة على مصلحة الأفراد وترك الحرية لهم سيؤدي إلى تحقيق رفاهية المجتمع ككل، فتحقيق مصلحة الأفراد تؤدي إلى تحقيق المصلحة العامة وهذا يحدث تلقائيا نتيجة الرشد الاقتصادي الذي يتمتع به الأفراد، والتوافق الاجتماعي يتحقق بواسطة ما يسميه آدم سميت باليد الخفية والتي في الواقع القوى التلقائية للسوق.

-المنافسة التامة: يسود المجتمع المنافسة الحرة نظرا للحرية المكتسبة من طرف الأفراد، وهنا يقوم جهاز الثمن بدوره كموجه ومرشد للأفراد وبذلك يتحقق التوازن تلقائيا.

---

[1] ضرار عتيبي وآخرون، (د، س)، مرجع سابق، ص 12.
[2] حروش رفيقة، مرجع سابق، ص 116-118.

- **توازن النشاط الاقتصادي:** يتحقق التوازن بين العرض والطلب لجميع السلع لعدم وجود عوائق أمام جهاز الثمن، كما أن التوازن يتحقق بالنسبة لعوامل الإنتاج، ويؤدي دائما إلى الاستغلال الأمثل الموارد المجتمع من خلال المرونة الكاملة لعوامل الإنتاج واستخدام عوامل الإنتاج بأكبر كفاءة ممكنة وتوفر عمالة كاملة وعدم وجود بطالة.

-**الربح:** يعتب الحافز الأساسي لأصحاب المشاريع، فالنظام الرأسمالي الحر يقوم على أساس الربح هو الدافع الرئيسي له، وذلك في ظل الحرية الفردية وعدم التدخل الحكومي ووجود المنافسة الكاملة.

5-تقييم المدرسة الكلاسيكية:[1]

-بالرغم من تعرض النظرية للانتقادات عديدة، إلا أنها تعتبر نقطة لبدأ أفكار جديدة، وقوة دفع لظهور مدارس فكرية في الاقتصاد السياسي، وخصوصا المدرسة الكينزية التي انطلق رائدها كينز من انتقادات المدرسة الكلاسيكية.

-أكد الكلاسيكيون على ضرورة تراكم رأس المال في الصناعة الذي سيؤدي بدوره إلى نمو اقتصادي وتحقيق التطور الاقتصادي، وهذا ما مكن البلدان النامية من تحقيق التنمية.

-اعتقد الكلاسيك أن القوانين الاقتصادية لا تتغير بتغير الأماكن والأزمان، واعتمد في تحليلها على الاستنتاج التجريدي.

-أقر الكلاسيك بأن القيم السلع تتحدد على أساس ما بذل فيها من ساعات العمل، واعتباره العنصر الإنتاجي الوحيد الذي يساهم في إنتاج القيم بدون أي التفاتة إلى عناصر الإنتاج الأخرى الأرض ورأس المال.

-أشار الكلاسيك إلى القيمة الزائدة والتي هي من انتاج العامل لكنها تعود إلى الرأسمالي بدون التركيز عليها.

-أهمل الكلاسيك النقود واعتبروها مجرد وسيلة للتبادل.

-ان الحرية الاقتصادية التي نادوا اليها ودعوتهم لعدم تدخل الدولة أدى إلى تكوين مشاريع ضخمة احتكارية.

ثانيا: المدرسة النيوكلاسيكية (الحديثة):

[1] حروش رفيقة، مرجع سابق، ص ص 133- 134.

1-مفهوم المدرسة النيوكلاسيكية:

يعد الفكر الاقتصادي لهذه المدرسة امتدادا لفكر المدرسة الكلاسيكية، وإن يوجد اختلاف بين المدرستين في تحليل الموقف من نظرية القيمة، وقد انطلق فكر المدرسة الحدية عام 1875 على يد **"كارل منجر"** في النمسا و **"فالراس"**في سويسرا و**"ستانلي جيفز"**في إنجلترا ثم جاء بعدهم مفكرون آخرون في المرحلة الثانية

2-المبادئ والأسس الأساسية للمدرسة النيوكلاسيكية:

ينحصر فكرهم في العناصر التالية:

-تتحدد قيمة المورد في المنفعة المرتكزة على الندرة، فالمنفعة يمكنها أن تحل محل العمل كأساس للقيمة والسعر.

-توظيف الأسلوب الحدي في البحوث الاقتصادية، حيث يعتبرون الأجر الحدي هو أجر آخر عامل، والسعر أخر وحدة ورأس المال الحدي هو آخر ما استثمر من رأس المال.

-اعتمد الحديون على الأدوات العلمية في تحليلاتهم الاقتصادية وعلى رأسها علم الرياضيات، وعرفت تطورا على يد ألفريد مارشال الذي يعتبر أكبر الحديين الذي جمع ما جاء به الكلاسيكيون والمحدثون، ويرى أن القيمة مثلا تتحدد على أساس كلفة الإنتاج المنفقة، وضرب مثالا مازال لحد الآن يذكر وهو المقص حيث لا ندري من هو الطرف الذي يقص هل التكاليف أم هي التي تحدد السعر لوحدها أم المنفعة والمؤكد هو أن كلاهما يساهم في تحديد السعر [1]

3-رواد المدرسة النيوكلاسيكية:

من أبرز رواد المدرسة الحديثة**A.Marshall**« **و J.Kynes** »حيث قدمت أفكارهما دفعة جديدة لمفهوم الاقتصاد البحث، والذي يبتعد في الأفكار الاقتصادية عن السياسة، وقد أدى هذا إلى اختفاء مفهوم الاقتصاد السياسي وكان تركيز هذه المدرسة على أن الأفراد في المجتمعات الاقتصادية المختلفة يندفعون وراء العوائد النقدية خلال النشاطات الاقتصادية التي يتم مزاولتها، ويسعون لتحقيق الإشباع الأكبر.

[1]خالفي علي، (2009)، مرجع سابق، ص 60.

كما أن الأزمة الاقتصادية التي مر بها العالم في السنوات **(1929- 1932)** بينت عن نقاط الضعف التي تعاني منها النظريات السابقة وضعفها في معالجة المشاكل الاقتصادية الكبرى والكلية كالتضخم والبطالة وذلك بسبب تركيز الاهتمام فقط على حل مشاكل جزئية، مما دفع بالعالم الاقتصادي »« **J.Kynes** إلى توجيه الانتقادات إلى المدرسة الكلاسيكية ونادى بالسياسة الاقتصادية لمعالجة الاختلالات التي تواجه الاقتصادات المختلفة حيث قام على تقديم إضافات والتي مكنته من الابتكار في أحدث أساليب التحليل العلمي مما ساعد على الربط بين الدراسات التحليلية للاقتصاد وكعلم بحث واستخدام النتائج على مستوى الدولة بشكل عام، أي أن التحليل الاقتصادي انتقل من التحليل الجزئي إلى التحليل الكلي.[1]

4-تقييم المدرسة النيوكلاسيكية:

ساهمت النظرية في تطوير الأفكار والمفاهيم في علم الاقتصاد، وارتكازها على المنافسة الحرة، وتقديس السوق كان دافعا جديدا لهيمنة الاقتصاد الرأسمالي، وترسيخ أفكار ومسلمات الليبيرالية القديمة، كما أن استعمال علم النفس والرياضيات من طرف رواد هذه المدرسة في تفسير سلوك المستهلك وسلوك المنتج وفي ترييض الاقتصاد كان له الفضل الكبير في ظهور الدراسات الاقتصادية الحديثة الخاصة بالعرض والطلب وتحديد الأسعار والبحث عن التوازن، إلا أن هذا لا يعني أن هذه النظرية لم تتعرض للنقد والمعارضة ومن أهمها:

-اهتمام الحديين بدائرة التبادل أو التداول انطلاقا من حاجات الافراد الاقتصاديين الذين يهدفون إلى أقصى إشباع أو أقصى ربح نقدي أدى بهم إلى اهمال دائرة الإنتاج.

-الأزمة الاقتصادية 1929 برهنت للحديين أن المشكلة الرئيسية في أي اقتصاد هي الخاصة بأداء الاقتصاد القومي، وليست سلوك الوحدة الاقتصادية، (الرجل الاقتصادي) المعزول عن بقية أجزاء الاقتصاد القومي.

-إن النظرية الذاتية في القيمة لا يمكن الاعتماد عليها في تأسيس النظرية الاقتصادية، لأن القيم الذاتية تحددها عوامل موضوعية، وهي مرتبطة دائما بعوامل أخرى تحدد السلوك الاستهلاكي للأفراد.

[1] ضرار عتيبي وآخرون، (د، س)، مرجع سابق، ص 13.

-إن المستهلك في ظل الإنتاج الصناعي ليست له سيادة أو سلوك كما توضحه نظرية سلوك المستهلك الحديين، فهو في الحقيقة مجبر على تطويع احتياجاته مع ما هو موجود في السوق، وعليه فإن سلوكه تابع لعملية التجديدأو التغيير في السلع.

خلاصة:

تعتبر المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية مدرستين مهمتين في الاقتصاد، ومن أهم رواد المدرسة الكلاسيكية الذين قاموا بوضع أساسيات المدرسة هو آدم سميثالذي تأثر بأفكار الطبيعيين، واكتسبت المدرسة قوة كبيرة من طرف دافيد ريكاردو بالإضافة إلى العديد من المفكرين الذين ساهموا بدورهم في تقديم الإضافة للمدرسة، حيث نادوا بالحرية الاقتصادية في العلاقات الداخلية والخارجية، والعمل بالمقولة الشهيرة عند الطبيعيين دعه يعمل دعه يمر، وتم حصر دور الدولة في الأمن والحماية والحراسة، بينما المدرسة النيوكلاسيكية ركزي بشكل كبير على سعر السلع والخدمات وقيمتهما والمنفعة الحدية، كما انهم آمنوا بالحرية الاقتصادية باعتبارها تؤدي إلى تحقيق أكبر نفع وإشباع ممكن، ونادوا هم أيضا بعدم تدخل الدولة إلا في المسائل الاستثنائية .

المحاضرة السادسة: المدارس الاقتصادية: الليبراليون والماركسيون

تمهيد:

تربط المدرسة الليبيرالية والمدرسة الماركسية مدرستان تتميزان بعلاقة تناقض جوهري وصراع ايديولوجي، حيث ترتكز الليبيرالية على الحرية الفردية والملكية الخاصة واقتصاد السوق، بينما تسعى الماركسية إلى إلغاء الملكية الخاصة، كتحقيق المساواة الاقتصادية وتفكيك الطبقات عبر الثورة، بينما تعزز الليبيرالية دور الدولة كحكم محايد لحماية الحقوق، تعتبرها الماركسية أداة لقمع الطبقة العاملة لصالح الرأسماليين.

أولا: المدرسة الليبيرالية:

1-مفهوم المدرسة الليبيرالية:

إن النظرية الليبيرالية تفصل بين الاقتصاد والسياسة، وتفترض لكل واحد مجال يعمل فيه وقواعد تحكمه وفق منطق خاص، فهي في حد ذاتها نظرية أيديولوجية وثمة مجموعة من القيم التي تنشأ عنها نظريات ليبيرالية للاقتصاد والسياسة، وقد نزعت هذه القيم السياسية والاقتصادية إلى الظهور معا في العالم الحديث (Lindblom, 1977)، وقد تجسد المنظور الليبيرالي للاقتصاد السياسي في علم الاقتصاد، وتطور في بريطانيا العظمى والولايات المتحدة وأوروبا الغربية، بدءا من آدم سميت إلى الأنصار المعاصرين لهذا المنظور، حيث تقاسموا مجموعة من الافتراضات والمعتقدات بشأن طبيعة الكائنات البشرية والمجتمع والفعاليات الاقتصادية.[1]

2-المبادئ الأساسية في المدرسة الليبيرالية:

حيث أعطت الأولوية للمساواة وتميل إلى الديمقراطية الاجتماعية وتدخل الدولة لتحقيق ذلك، كما انها التزمت بالسوق وبآلية الأسعار، بوصفها أنجع وسيلة لتنظيم العلاقات الاقتصادية المحلية والدولية، كما تفترض أن الأسواق تنشأ بصورة تلقائية من أجل تلبية احتياجات الإنسان، وأنه عندما تصبح السوق فاعلة فإنها تعمل وفقا لمنطقها الداخلي الخاص بها، وعليه فإن الأسواق تنشا بشكل طبيعي دون اتجاه مركزي، وحسب **"آدم سميث"**، فغن النقل والمقايضة والتبادل عوامل متأصلة في الجنس البشري، لأن وجود الأسواق والمال

[1] روبرت غيلبين، (2004)، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، الامارات العربية المتحدة، ص 46.

والمؤسسات الاقتصادية من اجل تسهيل التبادل وتحسين رفاهيتهم، كما أنه يرفع من الكفاءة الاقتصادية ويزيد من مستويات النمو الاقتصادي ، ورغم اعتقاد الليبيراليين بأن النشاط الاقتصادي يعزز سلطة الدولة وأمنها، مؤكدين ان التجارة والتعامل الاقتصادي هما مصدر علاقات سليمة بين الأمم بسبب ميل المنافع المتبادلة للتجارة والتكافل الآخذ في الاتساع بين الاقتصادات الوطنية إلى تعزيز العلاقات التعاونية في حين أن السياسة تميل إلى التفريق بينما يميل الاقتصاد إلى توحيد الشعوب.[1]

ثانيا: المدرسة الماركسية:

1-مفهوم المدرسة الماركسية:

ظهرت المدرسة الماركسية كمذهب فكري في الفترة التي عرفت الرأسمالية الصناعية تطورا ملحوظا، حيث شهد إنتاج السلع والخدمات انتعاشا وازدهارا كبيرين وهذا راجع للإجراءات العلمية الكبيرة التي عرفتها الفترة، وأرسى أفكارها الأساسية **"كارل ماركس" Karl Marx "** و**"فريدريك انغلز"**«Friedrich Engels» في منتصف القرن التاسع عشر،

2-المبادئ الأساسية للمدرسة الماركسية:

من أهم الأفكار والنظريات التي جاء بها ماركس هي: [2]

أ-نظرية القيمة وفائض القيمة: أخذ ماركس نظريته في القيمة عن المدرسة الكلاسيكية الإنجليزية، حيث تحدد قيمة أي سلعة بعدد ساعات العمل المبذولة في صنعها، ولقد بين ماركس أن قيمة البضاعة تتحدد بكمية العمل الوسطية الضرورية اجتماعيا لإنتاجها، وأن المنتجات التي تحتوي على كميات متساوية من العمل الإنساني المتجسد فيها تكون لها نفس القيمة، وقد أكد ماركس أن سر الربح عند النظام الرأسمالي هو أن العامل يتعاقد على العمل لكنه لا يمكن أن يطلب إلا أجرا هو حق له، وذلك الأجر يتوقف على وقت العمل مما يلزم العامل على قيد الحياة ، فمثلا عامل يلزمه عمل ستة ساعات في اليوم للمحافظة على حياته ، ولكنه على العكس يوافق أن يشتغل ثمانية ساعات في اليوم أو أكثر، وهنا تنتج قيمة إضافية

[1] روبرت غيلبين، مرجع سابق، ص 46.

[2] حروش رفيقة، (2016)، **الاقتصاد السياسي**، دار الأمة للطباعة والنشر، ط2، الجزائر، ص ص 146-147.

يحصل عليها الرأسمالي كربح أطلق عليها ماركس القيمة الفائضة، أوفائض القيمة، وقد حمل النظام الرأسمالي مسؤولية الاستغلال.

ب-نظرية تراكم رأس المال: يتمكن أصحاب رؤوس الأموال وتكديسها بين أيديهم نتيجة للأرباح التي يحصلون عليها وهي أرباح تترتب عن ظاهرة فائض القيمة، فيستعملون هذه الأموال في الاستثمار أي في شراء رأس المال ويقسم ماركس رأس المال إلى قسمين: [1]

-**رأس المال الثابت:** الذي يتكون من الآلات والمعدات والمواد الأولية.

-**رأس المال المتغير:** هو الذي تدفع منه الأجور.

يرى ماركس أن رأس المال المتغير هو مصدر فائض القيمة.

ت-نظرية الأزمة (فناء النظام الرأسمالي): إن الرأسمالية حسب ماركس تولد تراكم رأس المال الثابت وتفاقم الفقر والتعاسة بين العمال وكبر حجم طبقة البروليتاريا نظرا لدخول الرأسماليين الصغار في هذه الطبقة لاشتداد المنافسة عليهم وظهور الطبقة المحتكرة ولهذا ينشأ الصراع الطبقي بين العمال والطبقة الرأسمالية، ويصل به إلى الثورة العنيفة التي تقضي على الرأسمالية نفسها.

2-تقييم الأفكار الماركسية: [2]

إن أفكار ماركس كانت متماشية مع العصر الذي عاش فيه، حيث اتسم بالاستغلال الكبير للطبقة العاملة من طرف الرأسمالية، كما دلت أفكار ماركس على درجة ذكائه وقوة وعمق تحليله للظواهر الاقتصادية، وخاصة ما يتعلق بفائض القيمة، ولقد كانت لأفكار ماركس وكتاباته الأثر الكبير على الاتجاهات اليسارية في أوربا وخاصة في ألمانيا وروسيا وكانت نبراسا لظهور وميلاد تنظيمات عمالية، وأدت إلى ظهور دراسات وأفكار أخرى اعتبرت امتدادا للنظرية الماركسية، وسميت باتجاه الماركسية بعد ماركس، حيث قامت أول ثورة اشتراكي سنة 1917 بروسيا .

كما أن ماركس اهتم بفكرة التطور وبحث قوانينه واتجاهاته والعوامل التي تؤثر فيه، وبالتالي ساعد الدول النامية على إيجاد الحلول للخروج من التخلف والتبعية الاقتصادية

[1] ثناء أبا زيد، (2018)، مدخل إلى علم الاقتصاد، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، ص 86.
[2] حروش رفيقة، مرجع سابق، ص ص 149-150.

وتحقيق التنمية الاقتصادية، وليس هذا معناه أن أفكار ماركس لم تلق انتقادات بل تعرضت لمجموعة من انتقادات اللاذعة وخاصة فيما يتعلق بنظرية القيمة وفائض القيمة.

-ان نظرية القيمة عند ماركس أخذت العنصر الإنتاجي الوحيد وهو العمل بدون الاهتمام بعناصر الإنتاج الأخرى، حيث أن قيمة أي سلعة هي كمية العمل الاجتماعي المبذول فيها، كما أنها أهملت جانب الطلب وبالتالي فإنه لا يمكن التسليم بصحة هذه النظرية.

-إن تحديد ماركس للأجور بالمستوى اللازم لحصول العمال على ضروريات الحياة أو ما يسمى عند الكلاسيك بأجر الكفاف، لم يعد فكرة صحيحة وشائعة في العصر الحديث نظرا لزيادة التكنولوجيا وإدخال التقنيات الحديثة في العمل والتي أدت إلى زيادة إنتاجية العامل وبالتالي ارتفاع الأجور الحقيقية للعمال.

خلاصة:

تعتبر المدرسة الليبيرالية والماركسية مدرستين رئيسيتين للفكر المادي، من حيث أسباب النشوء والتأثير في المجال الفكري والمعرفي، والصراع القائم بينهم من أجل تولي ريادة الفكر المادي، حيث اعتبروا الليبيراليون الإنسان هو ذو المرجعية الكونية من خلال تقديس الحرية الفردية والخاصة، بينما جاءت الماركسية لتجعل من الإنسان خاضعا لجدلية أدوات الإنتاج وعناصر الإنتاج، ولا يمكن لهذين الفكرين الإلتقاء والاشتراك في نقطة واحدة لشدة التنافر المعرفي بينهما.

المحاضرة السابعة: نظرية الطلب

تمهيد:

تعمل نظرية الطلب على تحديد العوامل المؤثرة على الطلب، فهي تعتمد على دراسة سلوك المستهلك الفردي، مع افتراض أن الطلب السوق يكون ممثلا في جميع طلبات المستهلكين الفرديين.

1-تعريف الطلب:

هي الكمية التي يكون المستهلكون راغبين وقادرين على شرائها من السلع أو الخدمات عند مختلف الأثمان المفترضة لها، وبذلك فإن الطلب في علم الاقتصاد يقصد به الطلب الفعال أي الرغبة المدعمة بالقدرة على الشراء.[1]

وعرف أيضا على أنه الكمية التي يستطيع المشترون شرائها عند سعر معين خلال فترة زمنية معينة مع فرض بقاء العوامل الأخرى ثابتة.[2]

2-محددات دالة الطلب:

هناك عدد من العوامل التي تؤثر في الطلب أو الكميات التي يرغب الأفراد في شرائها من السلعة أو الخدمة، ويمكن ترتيب هذه العوامل حسب درجة أهميتها: [3]

2-1-سعر السلعة: وهو السعر الذي تباع به السلعة، فكلما كان السعر مرتفعا انخفضت الكمية التي يرغب المستهلك شرائها، وكلما كان السعر منخفضا ترتفع الكمية المطلوبة، وعليه فإن العلاقة بين السعر والكمية المطلوبة هي علاقة عكسية.

2-2- دخل المستهلك: إن زيادة دخل المستهلك تعني زيادة مقدرته الشرائية، وبالتالي يزيد الطلب على السلع أو الخدمات، أما إذا انخفض الدخل تقل القدرة الشرائية للمستهلك وتقل الكمية المطلوبة من السلع والخدمات، وعليه فإن العلاقة بين الدخل والطلب على السلع والخدمات علاقة طردية.

2-3-أذواق المستهلكين: تتمثل في المتغيرات والعوامل التي لا يمكننا قياسها، وإنما يمكننا توصيفها مثلا: كالعادات والتقاليد والتفضيلات المختلفة للمستهلك، وتحصر كل هذه العوامل بما يسمى بذوق المستهلك.

2-4-أثمان السلع الأخرى المرتبطة بالسلعة:

أ-السلع المكملة: وهي السلع التي تكمل بعضها البعض في الاستهلاك مثل السيارة والوقود فالعلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة والسلعة المكملة هي علاقة عكسية سالبة، وذلك لأن ارتفاع سعر السلعة المكملة (الوقود) يؤدي إلى انخفاض سعر (السيارة).

---

[1] عبد الماجد أحمد محمد، (2018)، **مبادئ علم الاقتصاد المفاهيم والتطبيقات**، دار العالمية للنشر والتوزيع، ط1، جامعة السلام، ص47.

[2] بسام أبو خضير وآخرون، (2016)، **مدخل إلى علم الاقتصاد**، دار الكندي للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، عمان، ص 60.

[3] عبد الماجد أحمد محمد، مرجع سابق، ص ص 52-53.

ب- السلع البديلة: هي السلع التي يمكنها أن تحل محل سلعة أخرى، مثل التفاح والبرتقال والشاي والقهوة، وإذا ارتفع سعر احداهما فإن الطلب يزداد على السلعة الأخرى والعكس صحيح، فسعر احداها والكمية المطلوبة من الأخرى لهما علاقة طردية.

3-قانون الطلب:

يفسر قانون الطلب العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة وسعر السلعة أو الخدمة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، فقانون الطلب يعتبر أن الارتفاع في الأسعار السلع والخدمات يؤدي إلى انخفاض الكميات المطلوبة والعكس صحيح، وأن السعر هو المتغير المستقل بينما الكميات المطلوبة هي المتغير التابع.

4-جدول الطلب:

يمثل التعبير الرقمي لقانون الطلب الذي يوضح العلاقة التي تربط التغير في سعر السلعة ما والتغير في الكمية المطلوبة منها بجدول يسمى جدول الطلب.

5-منحنى الطلب:

هو عبارة عن التمثيل البياني لجدول وقانون الطلب، حيث يمثل لنا الشكل العلاقة بين الكميات المطلوبة من السلع وسعر السلعة خلال فترة زمنية محددة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

6-أنواع الطلب: [1]

1-الطلب الفعال: هو عبارة عن الطلب المصحوب بالقوة الشرائية، أي لا يقتصر على الرغبة فقط بل مدعما بالنقود التي تحوله من مجرد رغبة إلى طلب فعلي ومؤثر في السوق، وهذا النوع من الطلب هو الذي تهتم به النظريات الاقتصادية.

2-الطلب الكلي: يقصد الطلب الكلي في المجتمع، والذي يستخدم في تحليل الاقتصاد الكلي وهو عبارة عن طلب جميع القطاعات في المجتمع شاملا طلب الاستهلاك الخاص وطلب قطاع رجال الأعمال والطلب الحكومي وصافي الطلب الخارجي الذي هو عبارة عن صادرات مطروحا منه الواردات.

3-الطلب البديل والطلب المتكامل:

[1] نجلاء محمد إبراهيم بكر، (د، س)، **مبادئ الاقتصاد**، نيو -برانت للطباعة والتغليف، ص ص 46- 47.

يقصد به الطلب على السلع التي ترتبط فيما بينها بعلاقة تبادلية، فالطلب على اللحوم هو طلب بديل على الدجاج، أما الطلب المتكامل فهو الطلب على السلع التي ترتبط فيما بينها بعلاقة تكاملية فيكون الطلب على احداها لابد أن يتكامل مع الطلب على السلعة الأخرى، فالطلب على استخدام الأجهزة المنزلية يصاحب الطلب على الكهرباء مثلا.

4-الطلب المشتق: نعني به أن الطلب على السلعة يكون يهدف اشباع سلعة أخرى، مثل الطلب على العمالة فيكون يهدف اشباع السلع التي تنتجها هذه العمالة، كما أن الطلب على النقود يكون بهدف استخدامها لشراء الاحتياجات من السلع والخدمات.

2-الطلب الجزئي: هو طلب الفرد أو مجموعة من الأفراد أو طلب منشأة على السلع والخدمات المختلفة.

-3

خلاصة:

تعدنظرية الطلب في الاقتصاد المبدأ الأساسي الذي يفسر العلاقة العكسية بين سعر السلعة والكمية التي يرغب ويستطيع المستهلكون شراءها ومع ثبات العوامل الأخرى، وينص قانون الطلب على أنه عند ارتفاع السعر تنخفض الكمية المطلوبة، والعكس صحيح، ويكون ممثلا بمنحنى طلب، ويتأثر بعوامل مثل الدخل، أذواق المستهلكين، وأسعار السلع البديل.

المحاضرة الثامنة: نظرية العرض

تمهيد:

إن نظرية العرض تعتبر الجزء الأساسي في نظرية الاقتصاد الجزئي، وتهتم بدراسة الكميات التي يرغب ويستطيع المنتجون تقديمها من السلع والخدمات في السوق عند مستويات مختلفة من الأسعار خلال فترة زمنية معينة، وهي تستعرض جانب مهم من السوق ألا وهو الجانب الذي يمثل المنتجين والبائعين الذين لابد أن تتوفر لديهم المقدرة للقيام بمهمات الإنتاج أو البيع للعمل على تحقيق هذه النظرية.

1-مفهوم العرض:

هو الكميات التي يكون البائعون أو المنتجون مستعدين وقادرين على بيعها عند كل سعر معين وفي فترة زمنية محددة مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

وعرف أيضا على أنه قبول المنتجون بيع السلعة عند ثمن معين، فقد يكون المقدار الكلي الموجود من السلعة أكثر من الكمية التي يقبل المنتجون بيعها عن الثمن المحدد في السوق، ويحتفظ المنتجون بالقدر الزائد في مخازنهم حتى لا ينخفض الثمن، وقد يكون المقدار الكلي الموجود من السلعة أقل من الكمية التي يقبل المنتجون بيعها بثمن السوق، ولكنهم يقومون بتشغيل الطاقة الإحتياطية في مصانعهم لسد العجز حتى لا يرتفع الثمن فينصرف المشترون عن شراء خاصة إذا كان الطلب على السلعة مرنا.

أي أن العرض من الناحية الاقتصادية يجب أن يكون مقرونا بثمن معين وبزمن معين، فيقال أن الكميات المعروضة عند الثمن الأعلى تزيد عن الكميات المعروضة عند الثمن الأقل، فالعرض من العوامل التي تتحكم في الأثمان ومن ثم يؤثر في نفقة الإنتاج.[1]

[1] رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مرجع سابق، ص267.

3-العوامل المؤثرة في تحديد العرض:

هناك بعض العوامل التي تؤثر على العرض بالإضافة إلى سعر السلعة وهي:[1]

-أسعار عناصر الإنتاج: إن الزيادة أسعار عناصر الإنتاج يؤدي إلى زيادة كلفة الإنتاج، وهذا يجعل المنتجين (البائعين) يقللون الكمية التي يعرضونها عند كل سعر، أي انخفاض العرض والعكس يحدث عندما تنخفض أسعار عناصر الإنتاج.

-المستوى الفني (التقني) للإنتاج: إذا كان هناك تحسن في المستوى التقني للإنتاج (أي استخدام آلات أكثر كفاءة مثلا فإن متوسط كلفة إنتاج السلعة ستنخفض، فيصبح من مصلحة المنتجين أن يزيدوا الكمية التي يعرضونها عند كل سعر والعكس صحيح.

-عدد المنتجين (البائعين): إن الزيادة في عدد المنتجين يؤدي إلى زيادة العرض على السلعة عند كل سعر والعكس صحيح.

-مستوى الإعانات: إن ريادة مستوى الإعانات التي تدفعها الدولة لإنتاج سلعة ما تعني تخفيضا في كلفة انتاجها بمقدار الإعانة، وبذلك يصبح من مصلحة المنتجين أن يزيدوا الكمية التي يعرضونها عند كل سعر والعكس صحيح.

-مستوى الضرائب: ان الزيادة في مستوى الضرائب يعني زيادة في كلفة انتاجها بمقدار الضريبة، وبذلك يصبح من مصلحة المنتجين تخفيض الكمية المعروضة عند كل سعر والعكس صحيح.

4-قانون العرض:

هو تلك الصيغة التي تبين طبيعة العلاقة بين متغيرين اللذان يكونان دالة العرض مع ثبات العوامل الأخرى، ليوضح طبيعة العلاقة إذا كانت عكسية أو طردية، وكما أنه يوضح طبيعة العلاقة التي تربط بين الكمية المعروضة وبين سعرها، كما يبين هذا القانون أن ارتفاع سعر السلعة يؤدي إلى زيادة وتمدد العرض، وانخفاض السعر يؤدي إلى انخفاض وانكماش

[1] عبد الغفور إبراهيم احمد، (د. س) مبادئ علم الاقتصاد، ile:///C:/Users/Gigaline/Desktop/Nouveau%20dossier/مبادئ%20علم%20الاقتصاد%20-%20كتاب%20-%20عبد%20الغفور%20إبراهيم%20أحمد%20-%20مكتبة%20كل%20الكتب.pdf

العرض، وذلك في حالة ثبات العوامل الأخرى، كما يشير قانون العرض إلى وجود علاقة طردية بين السعر والكمية المعروضة، وهذا ينطبق على أي نظام اقتصادي.[1]

5-جدول العرض:

يعرف على أنه الجدول الذي يبين العلاقة الطردية بين الكميات المعروضة من السلعة ما عند مستويات مختلفة من الأسعار المختلفة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة خلال فترة زمنية معينة.

5-منحنى العرض:

يعتبر منحنى العرض عبارة عن التمثيل البياني لجدول العرض، ويتم ذلك بوضع الأسعار على المحور العمودي والكميات المعروضة على المحور الأفقي لنحصل على منحنى العرض.[2]

خلاصة:

تعتبر نظرية العرض ركن أساسي في الاقتصاد الجزئي الذي يفسر سلوك المنتجين، حيث تنص على وجود علاقة طردية بين سعر السلعة والكمية المعروضة منها يتمثل في قانون العرض. مع ثبات العوامل الأخرى، يؤدي ارتفاع السعر إلى زيادة الكمية المعروضة رغبةً في تعظيم الأرباح، ويُمثَّل بيانياً بمنحنى موجب.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، (2000)، **النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي للمبادئ**، جامعة الإسكندرية، ص ص 13.-131.

[2] محمود حسين الوادي، (2010)، **مبادئ علم الاقتصاد**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، ص ص 112-113.

المحاضرة التاسعة: نظرية الإنتاج والتكاليف

تمهيد:

تهدف نظرية العرض عند اتخاذ قرارات الإنتاج للمشروعات إلى تعظيم الربح، ويعبر الربح عن الفرق بين قيمة المخرجات وقيمة المدخلات، فالمخرجات تمثل الإيراد الذي يحصل عليه المشروع من بيع قيمة منتجاته، أما المدخلات فهي التكلفة التي يتحملها المشروع.

أولا: نظرية الإنتاج

1-مفهوم الإنتاج:

هو خلق المنفعة أو زيادتها، فهو النشاط الذي يكيف الموارد الإنتاجية ويجعلها سلعا وخدمات، كما أن الأشياء المادية وغير الماديةهي وسائل لإشباع الحاجات الإنسانية نسميها سلعا وخدمات وعليه فإن الإنتاج هو نشاط واع وهادف.

ويمكن أن نعرف الإنتاج على أنه أي عملية أو نشاط اقتصادي يضيف منافع في الوقت الحالي والمستقبلي، ويمكن بيعها في سوق السلع والخدمات، أو يمكن القول هو عملية تحويل المدخلات (العمل ورأس المال والأرض والتنظيم) إلى مخرجات (سلع وخدمات) .

وللمنفعة أشكال اقتصادية عديدة نذكر من بينها:[1]

-**المنفعة الشكلية:** يقصد بها تحويل شكل المادة من شكل إلى آخر كتحويل الخشب إلى أثاث جاهز للاستعمال، أو تحويل الصوف إلى ملابس ....

-**المنفعة المكانية:** تتمثل في نقل السلعة من مكان لآخر، مثلا من المصنع إلى السوق أو من بلد لآخر، كنقل المنتجات الزراعية من المناطق الريفية إلى المدن والتجمعات السكنية الكبرى حيث يكون الاستهلاك مرتفع.

-**المنفعة الزمانية**: تتمثل هذه العملية في الاحتفاظ بالمنتج إلى حين ظهور الحاجة إليه، وتتم هذه العملية خاصة في مواسم تكاثر تلك المنتجات حيث تتوفر بشكل كبير، يسمح للجهات المختصة بالاحتفاظ بكميات كافية للقيام بعملية استهلاكها من خلال توزيعها أو بيعها في الأوقات التي تقل فيها تلك السلعة، كتخزين اللحوم أو المنتجات الزراعية إلى مواسم لاحقة.

[1]محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سابق، ص ص 51، 52.

-المنفعة المتبادلة: تتمثل هذه العملية بإمكانية تدخل الوسطاء لمحاولة إيصال فائض الإنتاج من مراكز الإنتاج إلى مراكز الحاجة إليها وهي الأسواق التي يتواجد فيها مختلف أنواع المستهلكين والذين يعملون على اختيار السلع التي قد يحتاجونها أو قد تلبي بعض الحاجات أو الرغبات لهم.

2- عوامل الإنتاج:

هي العناصر الموجودة في المحيط الطبيعي والاجتماعي، وتساعد على اشباع الحاجات العامة للأفراد، وتم تصنيف هذه العناصر إلى أربعة أقسام أساسية وهي: الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم (الإدارة)، ويمكن التفصيل فيها أكثر فيما يلي: [1]

1) الأرض:

لم يكن الاقتصاديون في القرن السابع عشر يعترفون لعنصرين فقط وهما الأرض والعمل وأكد ذلك وليم بيتي (williampetty) (**1623- 1687**) أن العمل هو أبو الثروة وعنصرها الفعال، أما الأرض فهي أمها ولكن مع بداية القرن التاسع عشر اعترف الاقتصاديون بالعناصر الأربعة إلا أنهم استمروا باعتبار الأرض أهم مورد طبيعي ويعنون بالأرض الأراضي الزراعية التي كانت تعتبر أهم مصدر للثروة، لكن مع تطور الصناعة جعل تعريف الأرض أكثر شمولا فأصبحت الأرض تعرف بالموارد الطبيعية وتشمل كل ما على الأرض وباطنها (الموارد المعدنية والنباتات الطبيعية، وباطن الأرض والأنهار والبحيرات...).

2)العمل:

نعني به من الناجية الاقتصادية الجهد العقلي أو العضلي الإرادي المبذول في إنتاج السلع والخدمات، وقد حضي بدراسات معمقة ودقيقة، فقد اعتبرته بعض المدارس الاقتصادية على أنه القيمة وبه تحدد، فالمدرسة الطبيعية اعتبرت العمل الزراعي هو العمل الوحيد المنتج، لأن القيمة المحققة في الزراعة تفوق القيمة المستهلكة، في حين اعتبرت نشاطي الصناعي والتجاري عقيمان لأنهما لا يخلقان القيمة، بينما اعتبر أدم سميت أن العمل الصناعي يتضمن إنتاجا.

[1] كامل علاوي كاظم الفتلاوي، (2009)، **مبادئ علم الاقتصاد**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، ص ص 116-118.

3)رأس المال:

يستخدم هذا المصطلح عند الاقتصاديين للإشارة إلى السلع المنتجة المستخدمة في انتاج إضافي، وتتمثل في الآلات والمعدات والمباني والمخازن والجسور والطرق.....التي تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى، وبهذا فإن معنى الاقتصادي يختلف عن مفهومه المحاسبي أو التمويلي حيث يمثل المبالغ المالية (النقدية).

يعد رأس المال جزء من الثروة على اعتبار أنها تتضمن السلع الاستهلاكية المعمرة وغير معمرة والمخزون السلعي، ويمكن تقسيم رأس المال من حيث مساهمته في الإنتاج إلى رأس مال إنتاجي (الآلات، مواد الخام، السلع نصغ مصنعة، المباني....) ورأس المال الاجتماعي (الطرق،الجسور، السدود، المدارس، المستشفيات.....) ويمكن تسميتها بالبنى التحتية.

3)التنظيم:

المنتج بالمعنى الاقتصادي هو ذلك الشخص الذي يمسك بيده زمام العمل والإشراف عليه، فالمنتج هو ذلك المنظم المشرف على عملية أو مجموعة عمليات إنتاجية لإنتاج سلعة أو مجموعة من السلع لعرضها في السوق لسد الطلب الواقع عليها، أو خلق طلب جديد على سلع جديدة أنتجها، وذلك للحصول على أرباح.

للتنظيم أهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية ولها علاقة وثيقة بالندرة، إن صعوبة الحصول على منظم ذو كفاءة يمكن أن تتصادم العملية الإنتاجية بالندرة، وهذا ما يؤكد صعوبة إحلال أي عنصر انتاجي أو وسيلة إنتاجية محل المنظم، وهذا ما يمنح لعنصر المنظم قيمة وأهمية كبيرة.

3-نظرية الإنتاج:

هي فرع من الفكر الاقتصادي تعنى بتحليل العوامل التي تساعد على أساسها تحدد المؤسسة كمية المدخلات الإنتاجية التي توظفها لإنتاج حجم معين من الإنتاج بناءا على دالة الإنتاج الخاصة بها وأسعار هذه المدخلات، وتعتمد النظرية على الفرضية بأن المؤسسة ترغب في توظيف المدخلات التي تحقق لها الإنتاج المطلوب بأدنى تكلفة.[1]

4-دالة الإنتاج:

[1]فيصل بوطيبة، (2017)، **مدخل لعلم الاقتصاد**، جسور المعرفة، الجزائر، ص 120.

تعرف دالة الإنتاج بأنها علاقة فنية بين المدخلات المادية المستخدمة من عوامل الإنتاج كمتغيرات مستقلة، وبين الإنتاج من السلعة معينة كمتغير تابع، وأنها تصف قوانين الإنتاج وتعني تحويل العوامل المستخدمة إلى سلع في أي مدة، كما تعبر عن المستوى التقني (التكنولوجي) في المنشأة أو الصناعة أو الصناعة ككل وتفترض الكفاءة رغم أن هذا الافتراض ليس صحيحا على الدوام.[1]

ثانيا: التكاليف:

1- مفهوم التكاليف:

هي المدفوعات الواجب أنفاقها كي يستطيع المنتج الحصول على عناصر الإنتاج الضرورية لضمان استمرار المنشأة في العمل، وتنقسم تكاليف الإنتاج حسب الفترة الزمنية، فهناك التكاليف في المدى القصير والتي تعبر عن فترة زمنية قصيرة جدا يصعب خلالها تغيير الكمية المستخدمة من أي مورد إنتاجي، فيستطيع المنتج أن يتحكم في أنواع التكاليف المتغيرة بالزيادة أو النقصان والتكاليف في الفترة الطويلة التي تعني طاقتها الإنتاجية بالزيادة أو النقصان من خلال قابلية عناصر الإنتاج للتغير والتنقل، ولكن لابد من التنويه إن التقسيم إلى فترة قصيرة وأخرى طويلة هي افتراضات نسبية وتختلف من صناعة إلى أخرى.[2]

[1] كامل علاوي كاظم الفتلاوي، (2009)، **مرجع سابق**، ص 118.
[2] محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص 185.

2-أنواع التكاليف:

2-2-1-التكاليف قصيرة الأجل:

يمكن تقسيمها إلى مايلي:

أ-التكاليف الثابتة: هي التكاليف التي يجب أن تتحملها المنشأة سواء كان هناك نشاط إنتاجي فاعل أم لم يكن، فهي لا تتغير مع تغير الإنتاج وتمثل تكلفة المستخدمات الإنتاجية الثابتة كأجور العاملين وأقساط التأمين وإيجار المنشأة فتلك التكاليف لابد تتكبدها المنشأة حتى لو كانت في حالة توقف تام عن العمل.

ب-التكاليف المتغيرة: تعتبر التكاليف المتغيرة ذات علاقة طردية مع حجم الإنتاج فهي تزداد مع زيادة حجم الإنتاج وتقل إذا قل حجم الإنتاج، مثلا كأجور النقل وتكاليف المواد الأولية والدعاية والإعلان ....

ت-التكاليف الكلية: هي التكاليف التي تتكبدها المنشأة من أجل تحقيق أهدافها الإنتاجية، وهي عبارة عن مجموع التكاليف الثابتة والمتغيرة، وتساوي أيضا التكاليف الثابتة عندما يكون الإنتاج مساويا للصفر، وتزداد مع زيادة الإنتاج نتيجة لزيادة التكاليف المتغيرة.

2-2-2-التكاليف في المدى الطويل: ويمكن تقسيمها إلى مايلي:

أ-التكاليف الكلية في المدى الطويل: هي جميع الموارد المادية التي يمكن أن تتكبدها المنشأة لتوفير سلعة أو خدمة بكميات معينة.

ب-متوسط التكاليف في المدى الطويل: يعبر عن نصيب الوحدة المنتجة من مجموع التكاليف الكلية وهو حاصل قسمة مجموع التكاليف الكلية على عدد الوحدات المنتجة

ت-التكاليف الحدية طويلة الأجل: تعتبر التكاليف الحدية طويلة الاجل مقدار التغير الذي يحدث على التكاليف الكلية بسبب التغير في الإنتاج بمقدار وحدة واحدة فقط، أي أن مفهوم منحنى التكاليف الحدية طويلة الأجل لا يختلف عن منحنى التكاليف الحدية قصيرة.

خلاصة:

تهتم نظرية الإنتاج بدراسة وتحليل سلوك المنتج في السوق بوصفه الوحدة الإنتاجية في عملية الإنتاج، وقد يكون شخصا طبيعيا أو معنويا، حيث يطلق عليه اسم المؤسسة أو المشروع، والذي يعرف بكونه وحدة النشاط الاقتصادي الانتاجي التي تتكون من مجموعة من عوامل أو عناصر الإنتاج توجه نشاطها بقصد الحصول على الربح، في حين أن هذا يكون بوجود المدفوعات التي يتمانفاقها كي يستطيع المنتج الحصول على عناصر الإنتاج الضرورية لضمان استمرار المنشأة في العمل.

المحاضرة العاشرة: نظرية سلوك المستهلك

تمهيد:

إن نظرية سلوك المستهلك تفسر الكيفية التي يوزع بها المستهلك دخله المحدود على السلع والخدمات، وفقا للأثمان السائدة في السوق، والفرض الأساسي في هذه النظرية هو أن المستهلك يندفع في سلوكه هذا برغبته في تعظيم الإشباع الذي يحصل عليه من استهلاكه للسلع والخدمات التي يشتريها بدخله المحدود في السوق.

1-مفهوم سلوك المستهلك:

هو ذلك السلوك الذي يبرزه المستهلك في البحث عن وشراء أو استخدام السلع أو الخدمات أو الأفكار أو الخبرات التي يتوقع أنها ستشبع رغباته أو حاجته وذلك حسب الإمكانات الشرائية المتاحة.[1]

2-تحليل نظرية سلوك المستهلك:

هناك نوعان رئيسيان من التحليل تتضمنهما نظرية سلوك المستهلك وهما:

2-1-تحليل فكرة الحدية:

يرى الاقتصاديون أن الوحدة الحدية لأي شيء هي آخر وحدة يمكن عرضها من شيء، أو هي أول وحدة يمكن للشخص أن يتخلى عنها إذا ما طلب منه ذلك، كما أن المسألة الحدية ليست ثابتة، فإذا زاد ما يملكه الشخص من سلعة معينة، فإن الحدية سوف تكون بعيدة، كما لو ملك الشخص مائة وحدة من السلعة فإن الوحدة الحدية تكون الوحدة رقم مائة.أما إذا انخفض ما يملكه منها، فإن الحدية سوف تكون قريبة كما لو تملك الشخص ثلاث وحدات فقط من السلعة، فإن الوحدة الحدية تكون الوحدة رقم ثلاثة، ويكون للتغير في ثمن السلعة نفس الأثر الذي ينتج عن مدى ما يملكه الشخص من سلعة معينة بالنسبة لحدية هذه السلعة، فإذا انخفض ثمن السلعة فإن حديتها تكون بعيدة، أما إذا ارتفع ثمنها فإن الحدية تكون قريبة.[2]

2-2-تحليل فكرة المنفعة:

تعرف المنفعة اقتصاديا بأنها كمية الإشباع الذي يحصل عليه الشخص نتيجة استهلاكه السلعة أو الخدمة خلال فترة معينة من الزمن، فمنفعة الخبز مثلا هي عبارة عن الإشباع الذي

---

[1] المعراوي أميمة، (د، س)، **سلوك المستهلك**، الجامعة الافتراضية السورية، ص 04.

[2] عادل أحمد حشيش، (2003)، **أساسيات الاقتصاد السياسي**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ص ص 125- 126.

يحصل عليه الشخص من استهلاك الخبز في لحظة زمنية معينة، كما أن الفكرة المنفعة تتميز بأمرين ، الأول أنه لا توجد علاقة بين منفعة السلعة وبين فائدتها أو نفعها للشخص، فسلعة ما قد تكون مفيدة أو غير مفيدة، إلا أنه من المؤكد أنها تحقق لصاحبها إشباعا معينا، ففكرة المنفعة ليست لها أية دلالة أخلاقية، فقد يحتاج الإنسان إلى شيء ما، على الرغم من أنه قد يخالف بذلك متطلبات الأخلاق أو الصحة أو الدين، وبوصف هذا الشيء بأن له منفعة لأن يستخدم في إشباع هذه الحاجة الإنسانية المعينة، فالمعنى الأصلي لكلمة المنفعة، يجب أن يطرح جانبا، ولذلك فإننا نفضل استخدام مصطلح أهمية السلعة بالنسبة للمستهلك بدلا من استخدام المصطلح الشائع منفعة السلعة بالنسبة للمستهلك.

3-تناقص المنفعة الحدية:

المنفعة الحدية للسلعة ما هي عبارة عن مقدار الإشباع الذي يمكن الحصول عليه نتيجة استهلاك كمية قليلة منها، أو التي يفقدها الشخص نتيجة تخليه عن أقل كمية ممكنة من السلعة.
ويختلف طلب أحد الأشخاص على سلعة ما عن طلب شخص آخر نتيجة سببين الأول: هو اختلاف مدى رغبة كل منهما في السلعة والثاني أنه على أنه فرض أن كلا الشخصين يتفقان في الرغبة الحصول على السلعة، فالشخص الذي يمتلك سيارة واحدة مثلا تكون المنفعة الحدية لديه لسلعة السيارات مرتفعة أما عندما يمتلك سيارة أخرى فإن المنفعة الحدية تتناقص، وتستمر هذه المنفعة في التناقص عندما يخصل على السيارة الثالثة ثم الرابعة وهكذا، فالمنفعة الحدية لهذه المجموعة من السيارات تتناقص على التوالي باستمرار حصول الشخص على وحدات إضافية متتالية من هذه السلعة، ويستمر هذا التناقص إلى أن تتلاشى المنفعة الحدية التي يمكن الحصول عليها من الوحدات الإضافية من السلعة. وعليه يمكن القول أن المنفعة الحدية تستمر في التناقص باستمرار، وتملك وحدات إضافية متتالية من السلعة إلى أن يصل الفرد إلى مرحلة التشبع التام.[1]

خلاصة:

إن نظرية سلوك المستهلك هي نظرية وصفية تصف تصرفات المستهلك في السوق، منطلقة من افتراض أساسي هو أن المستهلك هو مستهلك رشيد، بمعنى أنه يتصف بدرجة

[1] عادل أحمد حشيش، (2003)، **أساسيات الاقتصاد السياسي**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ص 279

كافية من المعقولية وحسن الإدراك،تجعله لا يقوم بتصرفات متعارضة في نفس الوقت، ويسعى دائما إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة في حدود دخله المخصص الإنفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات المختلفة.

المحاضرة الحادية عشر: الأنظمة الاقتصادية

تمهيد:

قد تختلف طرق التي يتم إنتاج وتوزيع من دولة إلى أخرى، وفي نفس الدولة من زمن إلى آخر، وذلك حسب النظام الاقتصادي السائد فيها، وعليه إذا كانت الغاية الأساسية من النشاط الاقتصادي هي إشباع حاجات الإنسان عن طريق إنتاج السلع الاستهلاكية، فإن الإنتاج وتوجيه الجهاز الإنتاجي يختلف في المكان وفي الزمان حسب النظام الاقتصادي الذي يتبناه المجتمع.

1-مفهوم النظام الاقتصادي:

هو مجموعة من العلاقات الاجتماعية والقانونية والمؤسسات الاقتصادية، المتعلقة بمحاولة المجتمع مواجهة مشكلاته الاقتصادية بغية تحقيق أهداف أو فسلفة معينة تحقق التوازن الاقتصادي للمجتمع.

وقد تتسم مقومات النظام الاقتصادي بالتغير من زمن إلى آخر، وتتسم أيضا بالاستقرار النسبي في المدى القصير، كما أن هذه المقومات تكمل بعضها البعض دون أن يحدث أي تعارض بينهم، فلا بد من تناسق نمط العلاقات الاجتماعية والقانونية مع النظام السائد.[1]

2-العناصر الأساسية للنظام الاقتصادي:

مهما كان هدف النظام الاقتصادي لابد أن يتضمن العناصر الأساسية التالية:

2-1- علاقات الإنتاج: ونعني بها الروابط التي تقوم بين الأفراد المشاركين في العملية الإنتاجية، وكيفية تملك عناصر الإنتاج.

2-2- القوى الإنتاجية: ويقصد بها الوسائل التي يمكن بواسطتها إنتاج السلع المادية والخدمات المتنوعة، وهي تشمل الموارد الفنية والاقتصادية، كالأرض ورأس المال، والمعدات والآلات، والموارد البشرية كالعمل والأفراد القادرين على التأليف بين عوامل الإنتاج.

2-3- علاقات التوزيع: ويقصد بها توزيع الناتج بعد القيام بعملية الإنتاج بين مختلف أفراد المجتمع، وهذا التوزيع يختلف باختلاف ما إذا كان التوزيع فرديا يستأثر فيه الأقلية بالجزء

[1] نضال علي عباس، **مبادئ علم الاقتصاد**، مركز الدراسات العربية، ط1، جامعة القاهرة، مصر، ص 84.

الأكبر من الناتج الاجتماعي، أو توزيعا جماعيا ينال فيه كل فرد أسهم في عملية الإنتاج نصيبا من هذا الناتج يتناسب مع مقدار مساهمته في الإنتاج.

3-الأنظمة الاقتصادية:

لقد تعددت النظم الاقتصادية التي عرفتها البشرية، وهما النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي.

أولا: النظام الاقتصادي الرأسمالي:

1-مفهوم النظام الرأسمالي:

لا يتفق الاقتصاديين على تعريف موحد للنظام الرأسمالي، ويرجع ذلك إلى أن الرأسمالية كنظام سياسي وكنظرية اقتصادية تعرضت للعديد من التغيرات اختلفت من مجتمع إلى آخر، خاصة في المجتمعات في المجتمعات التي كانت مستعمرة من طرف الدول الأوروبية، التي اتسم اقتصادها بالطابع الزراعي، ولم تصل إلى مرحلة الرأسمالية الصناعية الاستعمارية.[1]

-**عرفه موزيسدوب:** على أنه نظام المشروع الفردي الخاص حيث تسود المنافسة الحرة بين الأفراد لكسب رزقهم.

-**عرفه بيجو**: هو ذلك النظام الذي يستخدم الجزء الأكبر من موارده الإنتاجية في الصناعة الرأسمالية التي يمتلكها الأفراد العاديون

-**عرفه كارل ماركس**: هو نظام تمتلك فيه الأقلية أموال الإنتاج بمختلف أنواعها، ولا تتملك فيه الأغلبية إلا القوة عملها، ويقوم الرأسماليون بشراء قوة عمل الأفراد، وهم البروليتاريا نظير أجر محدد سلفا، وذلك لاستخدامهم في القيام بعملية الإنتاج.[2]

2-عوامل نشأة النظام الرأسمالي:

بعد انهيار النظام الاقطاعي تحول إلى الرأسمالية التجارية ثم إلى الرأسمالية الصناعية، فقد ترتب على انتشار الآلية ظهور المصانع الضخمة، واتجاه رؤوس الأموال للاستثمار فيها، ويمكن ذكرها كالآتي:[3]

[1] رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مرجع سابق، ص 100.
[2] رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مرجع نفسه، ص 101.
[3] رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مرجع سابق، ص ص 97-98.

-**تراكم رأس المال:** هو العامل الأساسي في نشأة المشروع الصناعي، ومن تم تكوين الرأسمالية، فتجمع الأموال في يد عدد من الأفراد أو طبقة من الطبقات خلال فترة ما يعد شرطا ضروريا قبل أن يكون هناك إنتاجا كبيرا.

ومن بين أهم مصادر تراكم رأس المال نجد:

-**عامل رأس المال التجاري**: هو السبب الأول في إعادة العلاقات مع الشرق وإعادة التجارة البحرية مع سوريا وفلسطين وآسيا الصغرى.

-**عامل العمليات المالية:** تعني تشغيل النقود للحصول على ربح يساعد على تراكم رأس المال وليس استعمالها فقط كوسيلة للمبادلة، وسمي بتراكم رأس المال نسبة إلى طريقة الحصول عليه.

3-خصائص النظام الرأسمالي:

يتميز النظام بالعديد من الخصائص تميزه عن غيره من النظم الأخرى: [1]

-**الملكية الخاصة**: نعني بها إقرار المجتمع وحمايته لحقوق الأفراد في الاحتفاظ بما يحصلون عليه من ثروة والتصرف فيها كما يشاءون عن طريق الاستغلال أو التأجير أو التنازل أو البيع ...، ولا تقتصر الملكية الخاصة على السلع الاستهلاكية فقط بل تمتد لتشمل أدوات الإنتاج من رأس المال وموارد طبيعية كالأرض. كما لها أهمية كبيرة حيث تعتبر الحافز الأساسي للأفراد على الادخار وزيادة التراكم الرأسمالي اللازم لنمو الاقتصاد القومي بالاستثمار، وهي وسيلة لترشيد استغلال الموارد، حيث يحرص الأفراد دائما على حسن استغلال ما يمتلكونه.

-**الحرية الاقتصادية**: تعتبر الحرية الاقتصادية هي الركيزة الأساسية للنظام الاقتصادي الرأسمالي الحر، ومنها تبنى عليها الركائز الأخرى، ونعني بها هي عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أو الحياة الاقتصادية وكل ما يتعلق بمجال الإنتاج والتبادل والاستهلاك.

مهام الدولة انحصر في الدولة الحارسة، أي يقتصر دورها في تهيئة إطار العام كالتوفير الأمن والحماية حتى يتمكن الأفراد ممارسة نشاطهم بحرية مطلقة، وتبنى فكرة الحرية الاقتصادية على أساس مجموعة من الأفكار الأساسية التي كانت سائدة.

[1] رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مرجع نفسه، ص ص 103-104.

-**سيادة النظرة العلمية** للأمور بعيدا عن النظرة الدينية الميتافيزيقية والمادية هي أساس فلسفة الكون والفلسفة الاجتماعية.

-**فكرة القانون الطبيعي**: حيث تنظم الحياة بشكل تلقائي وفقا لقوانين طبيعية خالدة، وقد تطرق آدم سميت لهذا في كتابه "ثروة الأمم" عن فكرة اليد الخفية أي أنه يجب ترك النشاط الاقتصادي حرا لأن هناك يدا خفية تحركه بشكل تلقائي وتقوده إلى التطور والازدهار دون تدخل الدولة.

-**تحقيق الكسب المادي**: إن الهدف الأساسي من أي نشاط اقتصادي هو تحقيق الربح المادي في صورة دخل، أي أن القرارات الإنتاج تهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن حتى لو كان على حساب المستهلكينـ أي أن الحاجات لا يتم اشباعها إلا بقدرة شرائية معينة.

-العملية الاقتصادية ذات الأداء تلقائي أو عفوي (جهاز السوق) الذي يعرف بأنه المكان الذي يلتقي فيه البائعون والمشترون من أجل تبادل السلع والخدمات وفقا لقانون العرض والطلب، فالأسواق تختلف من حيث الطريقة التي يتحدد بها السعر ومدى سلطة البائع أو المشتري في التأثير على السعر ارتفاعا أو انخفاضا، ويرجع هذا الاختلاف إلى التنافس، أي يقوم السوق كجهاز بدور الآلية الذي ينسق بين رغبات المستهلكين والمنتجين ويقدم السلعة لمن له القدرة على الشراء وهو أيضا يجيب عن عناصر المشكلة الاقتصادية.[1]

4-تقييم النظام الرأسمالي: [2]

-يمكن أن تتحول الملكية الفردية إلى وسيلة للسيطرة والتسلط وانعدام تكافؤ الفرص بين الأفراد سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية.

-أصبحت الحرية الاقتصادية محدودة نظرا للتفاوت الكبير في الثروات التي يملكها الأفراد ومقيدة بقدرة الأغنياء على تخصيص جزء كبير من الموارد المتاحة لإنتاج ما يحتاجونه من سلع كمالية.

-أصبحت المنافسة بين الأفراد وسيلة لإخراج صغار المنتجين من مجال الإنتاج وفرض السيطرة الاحتكارية على السوق، حيث يقوم السوق على عدد قليل من الشركات التي تحتكر

[1] خالفي علي، مرجع سابق، ص ص80-81.
[2] رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مرجع سابق، ص ص 107-108.

السوق لوحدها وتمنع غيرها من دخوله، مما سهل عليها فرض أسعار ما يحقق لها المزيد من الأرباح.

عموما يمكن القول أن توجه النظام الرأسمالي كان عرضة لتقلبات دورية في مستوى النشاط الإنتاجي والتشغيل والدخل القومي، ففي فترات ترتفع فيها مستويات التشغيل ويزداد الدخل القومي وترتفع الأسعار وتسود حالة التضخم، وفي فترات أخرى ينخفض النشاط الاقتصادي وتنتشر البطالة ويسود الكساد.

ثانيا:النظام الاشتراكي:

1-مفهوم النظام الإشتراكي:

يتسم هذا النظام بالتخطيط الإلزامي الشامل للنشاط الاقتصادي، حيث تمتلك الدولة في ظل هذا النظام جميع عوامل الإنتاج، ويتميز هذا النظام يتميز بالملكية العامة لعوامل الإنتاج، واختفاء حافز الربح الشخصي ليحل بدلا منه حافز المصلحة العامة للمجتمع ككل.

-عرفه كول على أنها تعني أربعة أشياء مرتبطة ببعضها ارتباطا وثيقا الغاء التفرقة الطبقية، نظام اجتماعي يستبع التفاوت بين الأغنياء والفقراء، الملكية أو الاستعمال الجماعي لكافة وسائل الإنتاج، التزام المواطنين بخدمة الآخرين لتحقيق الرفاهية العامة.

-عرفه هربرت موريسون: أن جوهر الاشتراكية يتمثل في أن تكون كافة الصناعات الكبيرة والأراضي مملوكة ملكية عامة أو جماعية تدار طبقا لخطة اقتصادية تهدف لتحقيق الصالح العام لا الربح الخاص.[1]

2-عوامل نشأة النظام الاشتراكي:

-لقد ساعد على قيام النظام الاشتراكي ونشأته مجموعة من العوامل ويمكن ايجازها على النحو التالي:[2]

-انتقاد لاذع للرأسمالية وأسسها القانونية والفلسفية واعتبارها نظاما يساعد على استغلال طبقات اجتماعية لطبقات أخرى.

-اعتقاد بإمكانية تغير البنيات الاجتماعية من طرف كل أعضاء المجتمع فقط على أساس وعيهم لأخطار النظام الرأسمالي.

[1] رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مرجع سابق، ص 115.
[2] بن الحاج جلول ياسين، (2023)، **مدخل للاقتصاد**، مطبوعة بيداغوجية، جامعة تيارت، ص 125.

-تقديم اقتراحات ونماذج لمجتمعات جديدة يكون الأفراد فيها متساوون ولا تعرف الاستغلال، ويمكن اجمال الانتقادات التي وجهت للرأسمالية، وشكلت في الوقت ذاته دافع للضرورة التغيير نحو الاشتراكية في النقاط التالية:

-نشر الأنانية التي تهدد التماسك الاجتماعي، الناجمة عن تكريس مبدأ الملكية الخاصة، حيث يتحكم فرد أو أفراد قلائل بالأسواق تحقيقا لمصالحهم الذاتية دون تقدير لحاجة المجتمع أو احترام للمصلحة العامة.

-انتشار اللامساواة الاجتماعية وسوء التوزيع العادل للمداخيل والثروات، ويرتكز النظام الرأسمالي على عدد من الدعائم أهمها الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

-ابتزاز الأيادي العاملة أي أن الرأسمالية تجعل منها سلعة خاضعة لمفهومي العرض والطلب.

-انتشار البطالة وكانت ظاهرة مألوفة في المجتمع الرأسمالي.

-الاحتكار إذ يقوم الشخص الرأسمالي باحتكار البضائع وتخزينها حتى إذا ما فقدت من الأسواق يتم بيعها بسعر مضاعف يبتز به المستهلكين الضعفاء.

-الرأسمالية تنظر إلى الإنسان على أنه كائن مادي وتتعامل معه بعيدا عن ميول الروحية والأخلاقية داعية إلى الفصل بين الاقتصاد وبين الأخلاق.

المنافسة حيث البنية الرأسمالية تجعل الحياة ميدان سباق مسعور إذ يتنافس الجميع في سبيل إحراز الغلبة وتتحول الحياة عندها إلى غابة يأكل القوي فيها الضعيف.

-خلق حالة صراع مستمر داخل المجتمع، بين طبقتين إحداهما مبتزة يهمها جمع المال من كل السبل الأخرى محرومة تبحث عن المقومات الأساسية لحياتها.

-الاستعمار وذلك أن الرأسمالية بدافع البحث عن المواد الأولية وبدافع البحث عن الأسواق الجديدة لتسويق المنتجات تدخل في غمار استعمار الشعوب والأمم استعمارا اقتصاديا أولا وفكريا وثقافيا عامة، وذلك فضلا عن استرقاق الشعوب وتسخير الأيدي العاملة فيها لمصلحتها.

3-خصائص النظام الاشتراكي:

-الملكية الاجتماعية (الجماعية) لوسائل الإنتاج: تتخذ شكلين من الملكية الدولة والثاني الجماعية أو التعاونية، ويختلف شكل الملكية من بلد لآخر.

-اشباع الحاجات المادية والمعنوية للأفراد: يترتب على الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج أن توجه كل العناية لتحقيق أقصى إشباع ممكن لحاجات الأفراد، وهذا عن طريق زيادة الإنتاج أي أن القطاعات التي يوجه إليها الاهتمام هي القطاعات التي تنتج السلع والخدمات التي يحتاج إليها غالبية السكان، ومعنى هذا ان مشكلة الإشباع تعتبر من المشاكل الرئيسية التي تواجه التخطيط الاقتصادي في الفترة المتوسطة والطويلة، حيث أن إنجازه في ظل الموارد المحدودة او غير المستغلة لا يمكن تحقيقه بسهولة.

-التخطيط الاقتصادي: لا يعتمد جهاز الثمن أو حافز الربح لتوزيع الموارد على الحاجات بطريقة تلقائية، ولكنه يعتمد أساسا على وجود جهاز مركزي يقوم بالتوفيق بين الموارد والحاجات عن طريق خطة يتم وضعها بعد دراستها، وتحديد مجموعة من الأهداف والوسائل المناسبة لتحقيق هذه الأهداف وفترة تنفيذها ثم تلتزم جميع الوحدات الإنتاجية في المجتمع بتنفيذ هذه الخطة.، فهي تعتبر بديلا عن حافز الربح وجهاز الثمن.[1]

4-تقييم النظام الاشتراكي:

بدأت بوادر انهيار النظام الاشتراكيخلال سبعينات وثمانينيات القرن الماضي، وعلى الرغم من المحاولات التي بذلت لتحسين الأداء الاقتصادي، إلا أنها باءت بالفشل والذي تمثل في انهيار النظام بأكمله وفي منتصف الثمانينات بعد تولي جوربا تشوف مقاليد السلطة، ظهرت الحاجة إلى إعادة النظر في البناء السوفيتي، وحاول الاستجابة لذلك بدعوته إلى إعادة البناء

حاول الدعوة إلى تغيير وانتهاج سبل جديدة في التفكير وهي دعوة التغيير الشامل في السياسة والاقتصاد والعلاقات الدولية والحياة الثقافية، واعتقد أن كل ذلك يمكن أن يتحقق مع إبقاء على الإطار الماركسي. والسقوط الذريع يرجع إلى:

تدهور معدلات النمو الاقتصادي وأدى هذا إلى تدهور مستويات المعيشة تدهورا حادا وندرة السلع وصراع الجماهير ومعاناتها من أجل الحصول عليها وجموح التضخم وتفشي ظواهر اكتناز السلع وتفاقم البطالة والطاقات العاطلة، كذلك تدهور مطلق للإنتاجية في كل القطاعات.

[1] رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مرجع سابق، ص ص 118-119.

-تجاهل لمبادئ الفطرة الإنسانية ومن بينها غريزة حب التملك والملكية الخاصة كان سببا رئيسيا لإنهيار مهما طال به الأمد.

ثالثا:النظام الاقتصادي المختلط:

1-مفهوم النظام المختلط:

يجمع هذا النظام بين الحرية والتوجيه الكامل، ويتم حل المشكلة جزئيا عن طريق جهاز الثمن، وإدارة التخطيط المركزية، كما أنه لا يلغي الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج الغاءا كليا، كما لا يركز على وسائل الإنتاج في يد القطاع الخاص، وإنما يمنح الحرية للمشروعات الخاصة في إدارة الإنتاج من العمل على منح قيام الاحتكاراتالكبيرة، وذلك عن طريق الرقابة التي تهدف إلى ضمان مصلحة المنتج والمستهلك بصورة متساوية[1].

2-خصائص النظام المختلط:

-ملكية وسائل الإنتاج بين الدولة والفرد.

-القرارات المهمة كقرارات الإنتاج وسياسة الاستثمار والاستهلاك والادخار وهي قرارات استراتيجية تكون بيد الدولة أما القرارات الثانوية فتعطى إلى القطاع الخاص.

-لا يهدف هذا النظام إلى إلغاء القطاع الخاص ولا يلغي الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج بل يهدف إلى الحرية للقطاع الخاص ومنع الاحتكارات الكبيرة عن طريق الرقابة.

-ضمان مصالح المنتج والمستهلك معا

-التخلص قدر الإمكان من عيوب النظامين (التخلص من الآثار السلبية للإدارة المركزية والاحتكارات الكبيرة في النظام الرأسمالي).

رابعا: النظام الاقتصادي الإسلامي:

1-مفهوم النظام الاقتصادي الإسلامي:

إن النظام الاقتصادي في الإسلام هو تصور فكري وطريقة فعالة لتسيير عجلة الحياة الاقتصادية، وعرفه العديد من المفكرين ويمكن التطرق إلى البعض منهم كالآتي: [2]

عرفه "محمد باقر الصدر": على أنه المذهب الذي تتجسد فيه الطريقة الإسلامية في تنظيم الحياة الاقتصادية، وذلك بما يملك هذا المذهب ويدل عليه من رصيد فكري يتألف من أفكار

[1] هاشم إسماعيل محمد، (2005)، **المدخل إلى أسس علم الاقتصاد**، المكتب العربي الحديث، ص 44.
[2] خبابه عبد الله، (2009)، **السياسة السعرية في إطار العولمة الاقتصادية**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الجزائر، ص 160.

الإسلام الأخلاقية، والأفكار العلمية الاقتصادية أو التاريخية التي تتصل بمسائل الاقتصاد السياسي.

عرفه "محمد شوقي الفنجري": على أنه ذلك النظام الذي يوجه النشاط الاقتصادي وينظمه وفقا لأصول الإسلام وسياسته الاقتصادية.

عرفه " محمد عبد الله العربي": هو مجموعة الأصول العامة الاقتصادية التي نستخرجها من القرآن والسنة والبناء الاقتصادي الذي نقيمه على أساس تلك الأصول بحسب كل بيئة وكل عصر.

2-خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي:

يتسم النظام الاقتصادي الإسلامي بخصائص محددة تهدف إلى تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية من حفظ للنفس والمال والعقل والدين ومن أهمها: [1]

-أهمية الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة.

-أهمية دافع الربح في تسيير النشاط الاقتصادي.

-أهمية نظام السوق ومرونة الأسعار بضوابط إسلامية

-أهمية العمل واقترانه بالإيمان

-الحرص على الانفاق بأنواعه الثلاثة الاستهلاكي والاستثماري والتصدقي على أساس أن الإنفاق هو أساس التنمية الاقتصادية.

-تحريم الربا، كركن أساسي منعا للاستغلال.

-توافر صيغ استثمار حقيقي للأموال عن طريق تضافر العمل ورأس المال.

-تحريم الاحتكار والاكتناز وكل الممارسات الخاطئة في النشاط الاقتصادي من غش وتدليس.

-نظام مالي متكامل مركزه الزكاة.

-تكافل اجتماعي يعمل على توفير الكفاية لكل فرد من أفراد المجتمع ويدفع الجميع للاشتراك الفعلي في النشاط الاقتصادي تعمير للأرض.

[1] حروش رفيقة، مرجع سابق، ص ص 281-282.

-نظام توزيع للدخول يقوم على أساس معايير العمل والحاجة والضمان، فمن يعمل يكسب، أما الذي لا يستطيع أن يسد احتياجاته الأساسية عن طريق العمل فإنه يتم مقابلة الاحتياجات من خلال معيار الحاجة، ومن يتحمل المخاطرة يستحق العائد الحلال.

-تعدد نظام الملكية بين ملكية الدولة والعامة والخاصة.

-نظام رقابي شامل من الفرد على نفسه، ومن الفرد على الحاكم ومن الحاكم على الفرد ومن الخالق على الجميع.

خلاصة:

تعتبر الأنظمة الاقتصادية الأطر والمبادئ والأسس القانونية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية التي تعتمدها أي دولة من أجل تنظيم الإنتاج والتوزيع والاستهلاك،وفي وجود الموارد المحدودة، وتختلف الأنظمة بناءا على المبادئ المعتمدة من ملكية وسائل الإنتاج ومدى تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، وتصنف إلى النظام الرأسمالي (الحر) والنظام الموجه الاشتراكي والنظام المختلط والنظام الاسلامي.

المحاضرة الثانية عشر: المبادلات الاقتصادية: الأسواق والأسعار

تمهيد:

تربط الأسواق والأسعار علاقة تبادلية تحكمها آليات العرض والطلب، ويعمل السوق كمكان لالتقاء البائعين والمشترين لتحديد سعر التوازن للسلع والخدمات، كما أن الأسعار يمكن أن تزداد عند زيادة الطلب عن العرض، بينما تنخفض عند زيادة العرض عن الطلب، ويهدف السوق إلى الوصول لنقطة توازن لا يوجد فيها لا عجز ولا فائض.

أولا: الأسواق

1-مفهوم السوق:

هو إطار يحتوي على مجموعة من المشترين والبائعين، ويمكن إجراء التبادل بينهم دون أي قيود بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وهذا يعني أن التقاء الطرفين البائع والمشتري في السوق أصبحت الآن ذات أهمية أقل من السابق فالوسائل التكنولوجية الحديثة ووسائل الاتصال والمواصلات تسمح اليوم للعديد من الأشخاص القيام بهذه المهمة دون أي لقاء فيما بينهم. من خلال هذا التعريف يمكن استنتاج مايلي: [1]

-لا يمكن أن يوجد سوق واحد في مفهوم الاقتصادي لكافة السلع والخدمات، وإنما يوجد سوق خاص لكل سلعة أو خدمة.

- يمكن أن تكون الأسواق المحلية محصورة ضمن إطار جغرافي محدد داخل الدولة الواحدة بحيث يعمل على اشباع رغبات وحاجات جزء محدد من المدينة أو الدولة.

-وجود الأسواق العالمية يضمن سهولة تداول السلع والخدمات ما بين جميع دول العالم دون استثناء ضمن اتفاقيات دولية تؤمن آلية تطبيق الإجراءات دون عوائق.

-تتفاوت أعداد المتعاملين في السوق وتتباين سياسة الدول فيما بينها في تطبيق القوانين المختلفة على أسواقها لتكون أحيانا أسواق تتمتع بالحرية الكاملة بينما أسواق أخرى تكون الدولة مسيطرة.

2-العوامل المحددة للسوق: [2]

[1] ضرار عتيبي وآخرون، مرجع سابق، ص 160.
[2] ضرار عتيبي وآخرون،مرجع سابق، ص163.

-**نوع السلعة**: يتأثر السوق بنوعية السلع التي يتم التعامل بها، فالسلع التي لا يمكن الاحتفاظ بها لفترات طويلة خوفا من تعرضها للتلف فإنه بلا شك ستكون ذات نشاط محلي وعمليات تداولها بين البائعين والمشترين سيكون ضمن سوق محلي بينما السلع الصناعية مثلا قابلة للتخزين والنقل دون خوف من تلفها مما قد تصبح سوقا عالمية تتداولها الأيادي في مختلف أرجاء العالم.

-**العادات والتقاليد**: لها دورا هاما في تحديد نطاق السوق، قد توجد العديد من السلع لا يمكن تداولها بين مختلف المجتمعات بسبب رفض بعض المجتمعات لتلك السلع التي لا تتوافق مع عاداتهم وتقاليدهم وبالتالي يتم التركيز على الأسواق المحلية لترويجها.

-**سهولة الاتصال بين البائعين والمشترين**: إن تقدم الوسائل التكنولوجية المختلفة التي تساعد على عملية الاتصال ما بين البائع والمشتري ذات أثر هام في زيادة النشاط الاقتصادي في الأسواق فسرعة الاتصال والانتقال أدى إلى زيادة وتنشيط التبادلات الاقتصادية المختلفة.

-**تكاليف النقل والتأمين**: إن ارتفاع نفقات النقل والتأمين لعدد من السلع يجبر المنتج بتحديد نشاطه في نطاقه ضيق للنشاط الاقتصادي ربما يكون في سوق محلي.

- **التشريعات والنظم الاقتصادية:** تلعب دورا هاما في تحديد نطاق السوق، فقيام الدولة بفرض ضرائب مرتفعة على استيراد السلعة يعمل على الحد من انتشارها في الأسواق الأخرى أو قد تعمل الدولة أيضا على فرض نظام الحصص ورخص الاستيراد مما قد يكون له الأثر نفسه على كميات السلع وإمكانية نقلها إلى أسواق أخرى.

3- أشكال السوق:

يمكن تقسيم السوق إلى مجموعتين رئيسيتين وهما:

3-1-سوق المنافسة الكاملة: يتميز هذا السوق بتجانس المنتجات وكثرة عدد البائعين والمشترين وحرية الدخول والخروج من السوق، والعلم التام بظروف السوق والأسعار السائدة[1]، وإذا توفرت مجموعة من الشروط تبين الظروف العامة التي تسودها سواء من حيث طبيعة السلعة أو من حيث طبيعة المتعاملين وعددهم، ويمكن إيجاز هذه الشروط بمايلي:

-وجود عدد كبير جدا من البائعين والمشترين، وإن لكل بائع ومشتري تأثير ضئيل جدا على سعر السلعة في حالة تصرفه بمفرده، أي أن خروج عدد من المنتجين من السوق لن يؤدي إلى نقص العرض الكلي وبالتالي لا يؤثر على السعر، وكذلك أن خروج عدد من المشترين لا يؤثر على الطلب الكلي وبالتالي لا يؤثر على السعر.

-عدم وجود اتفاق بين المتعاملين في السوق، سواء كان هذا الاتفاق بين مجموعة المنتجين وبعضهم البعض لاتباع سياسة إنتاجية معينة مثلا، أو المشترين وبعضهم البعض لأحداث تأثير على أحوال السوق.

-المعرفة الكاملة بأحوال السوق السائدة فعلا، حيث أن البائعين والمشترين على علم بالسوق السائد للسلعة وعلى علم بأي تغيرات تحدث فيها، فالجميع على علم بالأسعار الحالية والمستقبلية وكذلك التكاليف والفرص الاقتصادية عموما.

-تجانس وحدات السلعة بحيث تكون وحدات السلعة التي ينتجها كل منتج متجانسة تماما مع الوحدات التي ينتجها بقية المنتجين، ولا يوجد أي نوع من الاختلاف بين هذه الوحدات.

-حرية الدخول والخروج للسوق، أي يستطيع أي منتج من المنتجين أن يتوقف عن الإنتاج (الخروج من السوق) في أي وقت يشاء، كما يستطيع أي فرد أو شركة الدخول في مجال الإنتاج دون الحاجة إلى الحصول على تصريح أو امتياز معين.

- ضرورة وجود سعر واحد، حيث إذا ما توفرت جميع الشروط السابقة فإنه بناء على ذلك سوف يسود سعر واحد، تتم عنده جميع المبادلات.،

[1]محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص ص 182-184.

وجدير بالإشارة إنه قلما تتوافر مثل هذه الشرو مجتمعة إلا بشكل محدود جدا من الأسواق، وبصفة خاصة تلك التي يتم فيها تبادل المواد الخام وخصوصا على مستوى الدولي.[1]

3-2-سوق المنافسة غير كاملة: ويمكن تقسيم الأسواق إلى الأنواع التالية:

أسواق الاحتكار التام: يتميز هذا السوق بسيطرة المنتج على المواد الأولية، المتطلبات الرأسمالية الضخمة، وضع عوائق تمنع دخول مؤسسات جديدة إلى السوق، ووجود منتج واحد في السوق، وعدم وجود بدائل للسلعة التي ينتجها المحتكر.

أ- أسواق المنافسة الاحتكارية: يعتبر هذا النوع خليط من المنافسة الكاملة والاحتكار التام ويتميز بوجود عدد كبير من الباعة والمشترين، وعدم تجانس المنتجات وحرية الدخول والخروج من السوق واتباع سياسة التمييز السلعي.

ب- أسواق احتكار القلة: ويتميز بوجود عدد قليل من المؤسسات المنتجة للاستحواذ على حصة السوق، اتباع سياسة التمييز السلعي، لا يوجد اتفاق بين المنتجين على الكميات التي سيتم إنتاجها أو تحديد أسعار بيعها، ولا يستطيع أحد المنتجين أن يؤثر في تغير السعر أو تغير الكمية المعروضة من السلعة ويمكن اعتبار السلع متجانسة وغير متجانسة في هذا السوق.

[1] عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ علم الاقتصاد، ص 130.منشور في الموقع الالكتروني: https://www.4kotoob.com/2021/10/pdf_67.html، تاريخ الدخول: 2024/02/05

ثانيا: الأسعار

1-مفهوم السعر:

إن المنفعة التي يحصل عليها المستهلك من شراء سلعة أو خدمة، يتم ترجمتها لقيمة معينة تدفع للمؤسسة في شكل سعر يدفعه المستهلك مقابلا لهذه المنفعة، وعليه يمكن التعبير عن السعر بأنه القيمة المعطاة لسلعة أو خدمة معينة يتم التعبير عنها في شكل نقدي.

السعر هو ما يدفعه المشتري للبائع مقابل السلعة أو الخدمة أو المنفعة التي يشتريها، وقد يكون هذا المشتري هو المستهلك النهائي أو قد يكون أحد الوسطاء الذين يتعاملون مع المنتج أو مع بعضهم البعض، وعليه فإن السعر الفعلي هو ذلك المقدار الذي يكون أحد الأطراف المبادلة مستعدا لدفعه حتى يحصل بالمقابلة على شيء ذي قيمة من طرف الآخر.[1]

2-خصائص السعر:

-يمكن تغيير السعر وتعديله بصورة سريعة كلما دعت الضرورة لذلك، فهي ميزة يتميز بها عن بقية عناصر المزيج التسويقي، حيث أن النقصان في السلع يلازمه تعديل مناسب في التكلفة بالانخفاضوهذا ما يؤثر على مردودية المؤسسة.

-يلعب دورا مهما في التأثير على سلوك المستهلك ودفعه لشراء حيث يؤثر على الطلب بالزيادة عند انخفاضه وبالنقصان في حالة ارتفاعه.

-يمكن اعتبار السعر أسلوب للمنافسة في سوق المنتج، مع الأخذ في الحسبان جانب الحيطة والحذر.

-يعتبر السعر معيارا هاما في تحديد الربح لأنه يعود على المؤسسة في شكل إيراد، فهناك علاقة وطيدة بين سعر السلعة والأرباح المنتظرة، فأي تعديل في السعر بالنقصان أو الزيادة سيكون له تأثير مباشر على عوائد المؤسسة.

-يلعب السعر دورا اقتصاديا هاما عن طريق توزيع السلع والخدمات تبعا لظروف الطلب والعرض، وتزداد أهميته في مستويات مداخيل الأفراد المنخفضة، حيث يسعون الحصول على أكبر كمية من السلع والخدمات في ظل دخلهم المحدود.

[1] خبابه عبد الله، مرجع سابق، ص 56.

-يعد السعر عامل كمي يسهل ملاحظته من طرف المستهلك عند التغيير فيه على خلاف العوامل الأخرى للنوعية كالجودة والخدمات المقدمة.

-يوضح السعر العلاقة بين العرض والطلب الذي تتوقف عليه المرونة السعرية للسلعة.

-عند اتخاذ القرار في التسعير يجب أخذ بعين الاعتبار القوانين والتشريعات والمراسيم الحكومية التي قد تتدخل في عملية التسعير للحد من تغالي المنتجين وجشع الموزعين.[1]

3-نظام الأسعار:

يهدف نظام الأسعار إلى تأطير أسعار السلع والخدمات المنتجة والموزعة في السوق الوطنية، وتمثل هذه السوق وحدة كاملة ومتجانسة لجميع مكوناتها الاقتصادية، حيث يطبق هذا النظام على جميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يقومون بالأعمال إنتاجية.

4-مبادئ سياسة الأسعار:

تقوم على جملة من المبادئ وهي: [2]

-أخذ بعين الاعتبار جملة من القواعد لتكوين الأسعار تستند على أسس اقتصادية موضوعية، مؤثرة على نجاعة الاقتصاد الوطني، وأداة للتعديل بين العرض والمتاح من السلع والخدمات والطلب.

-الاخذ بنظام الأسعار الحقيقية

-تتكفل سياسة الأسعار في إطار أشغال التخطيط بالأولويات الاقتصادية والاجتماعية، مراعية الانسجام الشامل لوسائل ضبط الاقتصاد الوطني، الجباية والقرض والمداخيل....

-يجب تكوين الأسعار عند الإنتاج ويجب معرفة وتحديد شرو الإنتاج وتكاليف الإنتاج والضرائب والرسوم المفروضة على المنتوج مستوى الهامش الذي يقابل نشاط المنتج

-تكوين أسعار السلع والخدمات عند الاستهلاك بمراعاة شروط العقد وجودة السلع وطريقة تقديمها وتركيبها وخصوصياتها كشروط البيع ومتطلبات الزبائن.

-لا يمكن أن تكون أسعار المنتوج في جميع الأطوار، أقل من سعر التكلفة أو سعر الشراء الفعلي.

5-أشكال نظام الأسعار:

[1] خبابه عبد الله، مرجع سابق، ص ص 56- 57.
[2] خبابه عبد الله، مرجع نفسه، ص ص 474- 475

اعتمد نظام الأسعار على نظامين للأسعار[1]

1-نظام الأسعار المقننة: هي نظام يسعى إلى التدخل المباشر للمركز في مستويات الأسعار حسب شكلين:

أ- الأسعار المضمونة عند الإنتاج: وتمثل في الإعلان المسبق للحد الأدنى للأسعار المضمونة عند الإنتاج قصد تنظيم وتشجيع وترقية بعض المنتجات الوطنية، وتخص المنتجات الفلاحية الغذائية كالحوب والبقول الجافة والزراعات الصناعية الاستخراجية، التي يتطلب تطوير إنتاجها تحفيزا للمنتجين.

ب- وضع حد أقصى للأسعار والهوامش: إما على مستوى الإنتاج والتوزيع (أسعار الإنتاج القصوى والهوامش التجارية القصوى) أو على مستوى التوزيع فقط، وتطبق هذه الوسيلة على السلع والخدمات الاستراتيجية أو ذات الضرورة الأولى أو ذات الأولوية بالنسبة للاختيارات الاجتماعية والاقتصادية، وتسمح بمراقبة شديدة لتكوين الأسعار من طرف المركز.

2-نظام الأسعار المصرح بها "الأسعار الحرة":يطبق نظام التصريح بالأسعار على كل المواد والخدمات التي لا تخضع لنظام الأسعار المقننة وهذه الحرية تطبق على السلع الأقل ضرورة بالنسبة للاقتصاد الوطني أو الأفراد والهدف من وراء هذا الإجراء هو توجيه الاقتصاد للسلع والخدمات للوصول إلى سوق تنافسية، وقياس درجة المنافسة لكي تصبح مؤشرا للوضعية الحقيقية للسوق، وتحسين طلب الاستثمارات الإنتاجية.

[1] خبابه عبد الله مرجع نفسه، ص ص 475-478.

خلاصة:

يعتمد توازن السوق على قانون العرض والطلب، فإذا كان السعر مرتفعا يقل الطلب وتزيد القيمة المعروضة في الأسواق ويقل الطلب، وإذا انخفض سعر السلعة يزيد الطلب من طرف المستهلكين ويقل عرضها في السوق.

المحاضرة الثالثة عشر: الأنشطة الاقتصادية: الإنتاج، التوزيع، الاستهلاك، الادخار، الاستثمار

تمهيد:

إن الجهود والمبادرات والممارسات في الإنتاج والتوزيع والاستثمار والاستهلاك التي يبذلها الأفراد أو الدولة لاستغلال الموارد المتاحة، لإنتاج السلع والخدمات، من أجل إشباع اشباع الحاجات العامة وتحقيق الربح، وتتضمن مدخلات تكمن اليد العاملة وموارد الإنتاج ومخرجات ملموسة وغير ملموسة، وتعد أساسا للتنمية الاقتصادية.

أولا: الإنتاج

1-مفهوم الإنتاج:

إن الإنسان يسعى لتلبية رغباته دائما باذلا من أجلها جهودا مختلفة معتمدا على الطبيعة المحيطة به، والإنسان نفسه بما يقوم به من عمل وما يستعمل من وسائل، وفي النهاية يحصل على خيرات مختلفة تشبع رغباته وحاجاته لفترة زمنية محددة، فهذه العملية المعقدة تتمثل في الإنتاج، فهي جوهر المجتمع والعلاقات المختلفة بين عناصره ومتعامليه، فمصطلح الإنتاج مشتق من فعل نتج، ونتج أي ظهور شيء ما بعد مزج عوامل مختلفة، أعطت شيء ملموس أو غير ملموس، بذلك يكون الإنتاج العملية التي تسمح بتحقيق أشياء لم تكن موجودة من قبل بعوامل مادية وبشرية، تتصف هذه الأشياء بالقابلية لدى الخاص والعام، الإنتاج هو كذلك كل محاولة يقوم بها الشخص الطبيعي أو المعنوي، لتحويل أو تكييف الموارد الطبيعية في الكون، بما في ذلك الخبرة والمعرفة التي تمكن من إشباع الحاجات الإنسانية.

يجب التمييز بين نوعين من الإنتاج، الأول ذو طبيعة تكنيكية مثل تحويل البترول إلى مواد طاقوية، القطن إلى ملابس جاهزة، والثاني ذو طبيعة اجتماعية خالصة حيث ينفرد الاقتصاد بدراسة الجانب الاجتماعي للإنتاج، أي البحث في تلك العلاقات الاجتماعية الاقتصادية منها وغير الاقتصادية التي تقوم بين الناس أثناء إنتاج الخيرات المادية، فالإنتاج إذن هو شرط وجود المجتمعات الإنسانية وهو الذي يحدد العناصر الأخرى كالتوزيع والتبادل والاستهلاك أي أن الإنتاج يتأثر هو الآخر بالعناصر السالفة الذكر ويحدد بدوره نماذجها.[1]

[1] عبد الله ساقور، (2004)، **الاقتصاد السياسي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، ص ص 17-18.

2-أهمية الإنتاج:

هو النشاط الرئيسي لتلبية الحاجات المختلفة والمتعددة، وهو مفتاح تنفيذ باقي الأنشطة الاقتصادية من التوزيع والاستهلاك والادخار والاستثمار، حيث يحقق التنمية والنمو في كل مجالات الحياة ويجدد مستلزمات الحياة، كما يخلق مناصب عمل للأفراد (تخفيض البطالة)، وينتج تدفقات مالية للدولة من الضرائب المفروضة على نشاط الإنتاج، نتطرق إلى دور الإنتاج في المجتمع والدولة والعالم فيمايلي:

2-1-دور الإنتاج في المجتمع: يظهر دور الإنتاج في المجتمع من الآثار التي تظهر بعد تفعيل نشاط الإنتاج في مختلف المجالات، نلخصها في النقاط التالية:

-يسمح الإنتاج بتوفير حاجات ورغبات الأفراد

-توفير مناصب عمل

-حل مشكلة الندرة

-تنوع السلع وتجديدها

-إتاحة فرص الاختيار للاستهلاك للمنتوجات المتنوعة

2-2-دور الإنتاج في الدولة:

-للإنتاج دور كبير في الدولة حيث يظهر ايجابياته في النقاط التالية:

-ينتج تدفقات مالية من خلال فرض الضرائب على الأنشطة الإنتاجية

-يساعد الدولة في تنفيذ باقي الأنشطة الاقتصادية من توزيع واستهلاك وادخار واستثمار

-تحقيق الاكتفاء الذاتي

-استغلال الموارد المتاحة للدولة كاستغلال المناجم والصناعة التعدينية والزراعة

-تمكين استهلاك أكثر من خلال إنتاج بدائل من السلع والخدمات

-يعزز العلاقات الدولية من خلال التبادل التجاري

-ازدهار التجارة بما فيها التجارة الخارجية

-احداث ثورات صناعية في الإنتاج

-تنفيذ الصناعات الاستراتيجية والتحويلية والاستخراجية

-انشاء بنى تحتية اقتصادية واجتماعية

-تطوير وترقية مختلف الصناعات

-يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع النمو.

2-3-دور الإنتاج في العالم:

-تؤدي زيادة المشاريع الإنتاجية في دول العالم إلى زيادة المنافسة بين المنتجين حيث تتطور وتتنوع السلع والخدمات في السوق العالمية.

-التخصص في نوع من السلع والخدمات

-يعزز العلاقات الدولية

-يوفر السلع المختلفة، خاصة المنتجات ذات قدرات فنية وتكنولوجية

-حل مشكلة الندرة بين الدول من خلال استخراج الثروات والتي تكون بعض الدول تفتقدها

-الشراكة بين الدول في انتاج سلعة ما.

-حل مشاكل عديدة وظواهر عالمية، تفرض على دول العالم إنتاج سلع جديدة لتجاوز هذه الظواهر مستقبلا مثال ذلك انتاج لقاحات وأدوية للأمراض جديدة.

ثانيا: التوزيع:

1-مفهوم التوزيع:

حضي التوزيع باهتمام الكثير من الباحثين وله العديد من التعاريف نذكر منها: [1]

يرى **Martin et Vedrine** أن التوزيع يشمل جميع العمليات التي تسمح بانتقال المنتوج من مراكز الإنتاج إلى مراكز الاستهلاك أين يوضع في متناول المستهلك النهائي أو المستعمل الصناعي.

أما **Md. Djitli**فيرى أن التوزيع يتضمن النشاطات التي لها علاقة بإيصال المنتجات ووضعها تحت تصرف المستهلك الذي لديه الرغبة في الحصول عليها.

ويعرفه **P. Kotler**أنهمجموع الأنشطة التي يقوم بها المنتج من أجل إيصال المنتوج إلى المستهلك النهائي، حيث يكون مهيأ للاستهلاك في أشكال وأحجام موافقة لحاجاته ورغباته.

2-أشكال التوزيع:

للتوزيع أشكال حسب الجهة التي تعتمد التوزيع، نجد التوزيع الفردي، والتوزيع الوظيفي

2-1-التوزيع الفردي (الشخصي): التوزيع الشخصي هو المفهوم الضيق لنشاط التوزيع ويقصد يه توزيع مقدار الثروة (الدخل) يتحصل عليها الأفراد في المجتمع مقابل ممارسة العمل، أي انهأجر منتظم ودائم للفرد، يتحصل على القيمة الصافية للأجر بعد اقتطاع الضرائب والإشتراكية حسب القوانين وأنظمة حساب أجور العمال والموظفين، بالنسبة لذوي المهن الحرة والتجار فيتحصلون على مداخيل وهم ملزمون اتجاه الدولة تسديد المستحقات الضريبية المختلفة واشتراكات أخرى، حيث يقسم دخله على الحاجات والرغبات حسب الأهمية، ويدخر الباقي على شكل مدخرات لاستعمالها لحاجات مستقبلية، حيث التوزيع الفردي لا يتم إلا بعد التوزيع الوظيفي.

2-2-التوزيع الوظيفي:يعد من وظائف الدولة الاقتصادية بعد تحقيق الدخل الوطني، يتمثل في تقسيم الدخل الوطني إلى حصص على الأفراد (أشخاص طبيعيين ومعنويين) لوحدة زمنية

[1]رشدي ابراهيم، (2014)، طرق قياس الدخل القومي، دراسات قانونية واقتصادية،ص 66.

محددة، بصفتهم عناصر إنتاج (الأرض، رأس المال، العمل والتنظيم) يتقاضون أجور وايجارات وفوائد وأرباح، يعني تحديد سعر كل عنصر لفئة من الفئات من عناصر العوامل[1]

3-أهمية التوزيع:

تحتل دراسة وظيفة التوزيع مكانة مهمة في علم الاقتصاد، من خلال اظهار طرق وأنظمة التوزيع الفعالة التي لها تأثير على استمرارية الأنشطة الاقتصادية، فعند تحقيق التوزيع العادل، فإن قنوات التوزيع المختلفة تكون راضية عن أعمالها)العمال يزيدون من كفاءتهم ويزيدون من جودة وكمية الانتاج(، اما في حالة عكس ذلك التوزيع غير المناسب وغير العادل فانه تم استغلال فئة معينة على حساب فئة اخرى، و يظهر شعور بعدم الرضا بين الأفراد، وعليه فان دراسة التوزيع كنشاط اقتصادي وظيفي مكن الدولة منُ ي تنفيذ الطر ق العلمية في توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاقتصادية.

ثالثا- الاستهلاك:

1-مفهوم الاستهلاك:

يعرف بأنه التدمير المادي للسلع، والإنفاق الاستهلاكي هو ذلك الجزء من الدخل الذي ينفق على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية، وهذه السلع قد تستخدم لمرة واحدة مثل السلع الغذائية وقد يطول استخدامها لأكثر من مرة كالملابس، ويذهب الدخل المتحصل عليه من العملية الإنتاجية جزء منه إلى الانفاق الاستهلاكي أما الجزء المتبقي فيدخر.[2]

فالاستهلاك هو تلك الجزء من الناتج القومي الذي يستخدم ويفنى في إشباع الحاجات، سواء كانت مادية أو معنوية، وإن كان الاستهلاك لا يمثل إضافة مباشرة للأصول الإنتاجية للمجتمع (كالاستثمار)، إلا دوره لا يقل أهمية عن دور الاستثمار في دفع عملية الإنتاج وتجددها، ويكفي الدور الذي يلعبه في تهيئة القوة العاملة، وهي عماد عملية الإنتاج ماديا ونفسيا لبذل أقصى جهدها في عملية الإنتاج.

2-طرق الاستهلاك:

[1] https://www.economicsdiscussion.net/theories-of-distribution/distribution-and-theories-of-distribution-with-diagram/13897#google_vignette ، تاريخ الدخول 2024/02/02

[2] كامل علاوي كاظم الفتلاوي، مرجع سابق، ص 212.

تتم عملية الاستهلاك بطريقتين الأولى وهي الاستهلاك إنتاجي تسخر فيه قوى الإنتاج في عملية انتاج وخلق ثروة جديدة كأن يعمل عمال النفط لتحويله إلى مواد طاقوية، أو تحويل القطن إلى قماش أو البذور إلى حبوب حيث يتلف (يستهلك) النفط والقطن والبذور لإنتاج خيرات مادية أخرى، والثانية استهلاك خاص أي يستعمل أفراد المجتمع السلع والخدمات لإشباع حاجاتهم وسد رغباتهم بصورة مباشرة، أي نوع من الاستهلاك غير الإنتاجي الذي لا يساهم في إعادة الإنتاج من جديد، وتوجد علاقة جدلية بين الإنتاج والاستهلاك فالإنتاج الذي لا يستهلك يصبح عديم الجدوى، أي دون انتاج لا يوجد استهلاك وعكس صحيح.

فالاستهلاك في ظل المجتمع البدائي ذو طابع بيولوجي، حياتي وفي المجتمع العبودية والاقطاعية والرأسمالية يغلب عليها الطابع الطفيلي للاستهلاك من خلال الاستلاء على الجزء الأعظم من إنتاج العمل ومن خلال استغلال الغالبية العظمى من الناس وإغراق مالكي العبيد والأرض ووسائل الإنتاج تباعا في مجالات الترف والإسراف، نلاحظ أن التناقص بين عمليتي الإنتاج والاستهلاك في هذه التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية بينما في ظل الاشتراكية فإن الاشتراكية فإن الاستهلاك وظيفته سد المتطلبات الاستهلاكية من خلال حل التناقض بين عمليتي الإنتاج والاستهلاك باستخدام عدة طرق كتحسين مستوى الأجور وتضييق الفجوة بين التفاوت فيها وخلق شروط التكافؤ في مستويات الاستهلاك الفردي وفي شتى المناحي الإنتاجية والاستهلاكية.[1]

رابعا: الإدخار:

1-مفهوم الادخار:

هو التخلي عن جزء من الاستهلاك، وهو بذلك الباقي من الدخل المتاح بعد الاستهلاك، فإن عملية التخلي قد تكون اختيارية أو إجبارية من طرف الأفراد الطبيعيين أو المعنويين وتكون فردية أو جماعية.

[1] عبد الله ساقور، المرجع السابق، ص ص 20-21.

2-أهمية الادخار:

تتضح أهمية الادخار من خلال الدور والتأثير على حياة الأفراد وعلى الدولة، فتأجيل الاستهلاك يسهم في استغلال الموارد المتاحة ينتج ثروة جديدة تحل محل بعض من مشاكل الاقتصادية.

الادخار هو أحد العناصر الفاعلة في تأمين حاجيات المستقبل، قد يكون الفرد في ظروف اقتصادية واجتماعية مستقبلا أمام أمر زيادة مزيد من الاستهلاك وتحسينه وتنويعه، كالرغبة في اقتناء السيارة وشراء تجهيزات لا يسمح الدخل المتاح باقتنائها إلا بعد ادخار لفترات عديدة أجزاء الدخل أو توظيفه في البنوك للحصول على فوائد تزيد من الأموال الذاتية، وتظهر أهمية الادخار من خلال قدرة الافراد المدخرين على تكوين احتياط من الأموال التي تسمح بتغطية نفقات المستقبل، وتحقيق الرغبات دون أن ننسى الحالات التي قد يتعرض لها نتيجة .

خامسا: الاستثمار:

1-مفهوم الاستثمار:

هو خلق وتكوين رأس المال أي أن المال المدخر لا يكتنز ولا يوظف أي توظيف، ولكنه يوظف توظيفا منتجا من خلال خلقه للإنتاج واضافته إلى رؤوس الأموال العينة الثابتة، بقصد زيادة أو تحسين أو حماية الطاقة الإنتاجية للمشروعات والاقتصاد القومي، فالاستثمار يتضمن إذن تضحية بالاستهلاك الحاضر بغرض زيادة الناتج في المستقبل.[1]

2-أنواع الاستثمار:

يقسم الاستثمار من الناحية الفنية إلى ثلاثة أنواع رئيسية وهي:

2-1-الاستثمار بالإحلال أو الاستبدال: ويستهدف مقابلة وتعويض الاستهلاكات التي حدثت في الأصول والتجهيزات الرأسمالية القديمة من الآلات وأجهزة ومباني.....الخ، سواء من الناحية المادية أو الفنية، وهذا النوع من الاستثمار لا يتضمن إضافة مباشرة للأصول الإنتاجية التي كانت موجودة أصلا، وإنما يقتصر دوره في الحفاظ على الطاقة الإنتاجية بحالتها والحيلولة دون تدهورها، ويتم ذلك من خلال حساب أقساط الاستهلاك السابق.

[1]GILLES Anne,(2012), La définition de l'investissement international, Editions Larcier, Bruxelles, p26.

2-2-الاستثمار الصافي: ويقصد به الانفاق على إضافة أصول إنتاجية جديدة (طرق، مباني، آلات....)، سواء في إنشاء مشروعات جديدة أو التوسع في الطاقة الإنتاجية للمشروعات القديمة، فهو يتضمن بصفة عامة إضافية صافية للطاقة الإنتاجية على مستوى القومي، ويكون الاستثمار الصافي إيجابيا عندما يتجاوز حجم الاستثمار القومي الكلي حجم الاستثمار بغرض الإحلال، ويعد شرطا ضروريا لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي، كما هو الحال في الاقتصادات المتقدمة، أما إذا كان الاستثمار يعجز عن تغطية استثمارات الإحلال والتجديد ، فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو وتآكل رأس المال القومي بمرور الزمن، وهذا هو حال الكثير من الاقتصادات المتخلفة.[1]

3-العوامل المحددة للاستثمار:

يوزع الأفراد دخلهم بين الاستهلاك والادخار، وفي حالة هذا الأخيرفإن اكتناز المال سوف لن يستفيد منه المجتمع، أما إذا استخدم في العملية الإنتاجية لغرض تكوين رأس المال فإنه سيكون استثمارا، أي أن الاستثمار هو الإضافة إلى رصيد المجتمع من رأس المال مثل تشييد مباني سكنية جديدة، ودائما ما يقوم المنتجين بدراسة مجالات الاستثمارات المختلفة لكي يتعرف عليها وعلى مردودها وربحها الاقتصادي، حيث هناك عنصران أساسيان يحددان حجم الاستثمار في المجتمع وهما:

1-سعر الفائدة: هو السعر الذي يتحصل عليه المستثمر من خلال ايداعه ماله في احدى اوعية الادخار المضمونة، أو السعر الذي يدفعه للحصول على المال (اقتراض)، وعليه فإن الطلب على الاستثمار يتحدد من خلال المقارنة بين سعر الفائدة منخفضا كلما دفع المستثمرين على الاقتراض وإقامة المشروعات الجديدة أو توسيع القائم منها، وعلى العكس كلما كان سعر الفائدة مرتفعا كلما أدى إلى احجام المستثمرين على القيام باستثمارات جديدة.

2-توقعات المستثمرين: أن رؤية وتوقعات المستثمرين يمكن أن تترجم على شكل عائد مالي يحصلون عليه، فالمستثمرين الذين يتوقعون من استثمارهم في المستقبل سيحقق إيرادات طوال فيرة بقائه، بحيث سيكون هناك طلب منتجاتهم أو زيادة في أسعارها وبالشكل الذي يجعلهم يغطون تكلفة الاستثمار بما في ذلك الفائدة المدفوعة لرأس المال فإنهم سيقدمون على

[1] عادل أحمد حشيش وآخرون، مرجع سابق، ص ص 121 120.

الاستثمار من خلال نظرة التفاؤل هذه، ويسكون العكس إذا ما نظروا نظرة تشاؤم بحيث لا يتوقعون حدوث هذه الإيرادات.

إذن فالمستثمر قبل قيامه باستثمار أمواله في مشروع معين، فإنه يقوم بتقدير العوائد التي يحصل عليها المشروع طول فترة بقائه، ثم يحسب المعدل الذي إذا خصمت منه كل العوائد المتوقعة في المستقبل، فإنه يعطي القيمة الحالية لرأس المال النقدي، وهذا المعدل يسمى الكفاية الحدية لرأس المال، وهو معدل العائد الصافي المتوقع من تكلفة الوحدة الأخيرة المستثمرة حديثا من رأس المال، وعندها يقارن بين الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة السائد، فكلما كانت الكفاية الحدية لرأس المال أكبر من سعر الفائدة فإنه من المربح للمستثمر أن يزيد من استثماراته والعكس صحيح.[1]

خلاصة:

قد يبدل الأفراد مجهودات بهدف إشباع الحاجات والرغبات الشخصية والإنسانية الأساسية، وذلك من أجل كسب رأس مال وتوفير السلع الإنتاجية المختلفة، وكذا الخدمات، ويتميز هذا بصفتين أساسيتين الصفة الاجتماعية والصفة الفردية، وتتمثل الصفة الاجتماعية في العلاقة المتبادلة بين الأفراد والهيئة الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارهم منتجين للسلع والخدمات، أما فيما يتعلق بالأفراد فتجمعهم رابطة أنهم المستهلكين لمخرجات الأنشطة الاقتصادية، وتتم هاتين العمليتين من خلال الأنشطة الاقتصادية المتمثلة في الاستهلاك والتوزيع والادخار والاستثمار والإنتاج.

[1] عبد الغفور إبراهيم أحمد، مرجع سابق، ص 160.

المراجع المعتمدة:

1-المعراوي أميمة، (د، س)، سلوك المستهلك، الجامعة الافتراضية السورية. سوريا.

2-بن الحاج جلول ياسين، (2023)، مدخل للاقتصاد، مطبوعة بيداغوجية، جامعة تيارت.

3-بسام أبو خضير وآخرون، (2016)، مدخل إلى علم الاقتصاد، دار الكندي للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، عمان.

4-ثناء أبا زيد، (2018)، مدخل إلى علم الاقتصاد، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا

5-حروش رفيقة، (2016)، الاقتصاد السياسي، دار الأمة للطباعة والنشر، ط2، الجزائر.

6-خبابه عبد الله، (2009)، السياسة السعرية في إطار العولمة الاقتصادية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الجزائر.

7-رانيا محمود عبد العزيز عمارة، (2016)، مبادئ علم الاقتصاد، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة.

8-روبرت غيلبين، (2004)، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، الامارات العربية المتحدة.

9-رشدي ابراهيم،'(2014)، طرق قياس الدخل القومي، دراسات قانونية واقتصادية، الجزائر.

10-سعيد نجار، (1973)، تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى نهاية التقليدين، دار النهضة العربية، بيروت.

11-ضرار عتيبي وآخرون، (د، س)، الأساس في علم الاقتصاد، مكتبة الإكسير الإلكترونية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.**https://archive.org/details/alasas-fi-ilm-aliqtisad/page/n1/mode/1up**

12-ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

13-عبد المطلب عبد الحميد، (2000)، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي للمبادئ، جامعة الإسكندرية.

14-عبد الله ساقور، (2004)، الاقتصاد السياسي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة.

15-عبد الله العبد النبالي، (2020)، علم الاجتماع، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان.

16-عزت عبد الحميد البرعي، (2006)، أصول الاقتصاد السياسي، بدون نشر،
file:///C:/Users/Gigaline/Desktop/Nouveau%20dossier/Book%20

17-علاء بسام مهنا وفؤاد العلي، (2022)، تاريخ الفكر الاقتصادي، جامعة سوريا.

18-عبد علي كاظم المعموري، (2012)، تاريخ الأفكار الاقتصادية، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن.

19-عبد الماجد أحمد محمد، (2018)، مبادئ علم الاقتصاد المفاهيم والتطبيقات، دار العالمية للنشر والتوزيع، ط1، جامعة السلام.

20-عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، (2001)، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، عمان.

21-عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ علم الاقتصاد،منشور في الموقع الالكتروني:
https://www.4kotoob.com/2021/10/pdf_67.html

22-فيصل بوطيبة، (2017)، مدخل لعلم الاقتصاد، جسور المعرفة، الجزائر.

23-كامل علاوي كاظم الفتلاوي، (2009)، مبادئ علم الاقتصاد، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان.

24-لبيد شقير، (د، س)، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة للطبع والنشر، مصر.

25-محمود حسين الوادي، (2010)، مبادئ علم الاقتصاد، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان.

26-مدحت قريشي، (2008)، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر، ط1، الأردن.

27-نجلاء محمد إبراهيم بكر، (د، س)، مبادئ الاقتصاد، نيو -برانت للطباعة والتغليف، لبنان.

28-هاشم إسماعيل محمد، (2005)، المدخل إلى أسس علم الاقتصاد، المكتب العربي الحديث

29-Alfred, M, (2020), Principles of Economies, Eighth Editions, London

30-GILLES Anne,(2012), La définition de l’investissement international, Editions Larcier, Bruxelles.

31-Jaen louis caccomo, (2015), histoire des faits economiquesellipise,

Edition marketing, s a, paris.

32-M. H. Dowidar, (1981), L'économie politique une science sociale, édition François Maspero, Paris.

-